التطورات السياسية في قرغيزستان وموقف روسيا الاتحادية منها(٢٠٠٥-٢٠١١)

أ.م.د أميرة رشك لعيبي
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م آمال ماجد خلف
المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

الملخص:

تسعى هذهِ الدراسة إلى تحليل التطورات السياسية في قيرغيزستان ٢٠٠٥-٢٠١١. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت حديثاً قرغيزستان في السياسة العالمية بوصفها دولة مستقلة، وأدت المصالح الاقتصادية في هذهِ الدولة منذ استقلالها عام ١٩٩١إلى حدوث اضطرابات سياسية أمتدت لحقبة طويلة . ولاشك أنَّ موقع هذهِ الدولة القريب من حدود روسيا الاتحادية وارتباطها بأمنها القومي ، جعلها محطة لانظار الروس، وحاولوا قدر الإمكان لعب دور مهم في تشكيل الحكومات القرغيزية اللاحقة، لذا مارس الروس ضغوطات متنوعة للحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك الدولة ، وأبعادها عن النفوذ الغربي، لاسيما الأمريكي.ونحاول في هذهِ الدراسة تتبع موقف روسيا الاتحادية من التطورات السياسية التي شهدتها قرغيزستان خلال الحقبة ٢٠٠٥- ٢٠١٠، أي منذ قيام ثورة التوليب وحتى تشكيل الحكومة الأتلافية في قرغيزستان عام ٢٠١٠.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية ، الولايات المتحدة الامريكية، قرغيزستان ، كرمان بك باكييف

Political Developments in Kyrgyzstan and the situation of the Russian Federation on them for the Period(2005-2011)

Prof. Dr. Amira Rashk Laibi
University of Basra/ College of Education for Human Sciences
Amal Majid Khalaf
General Directorate of Education, Basra Governorate

Abstract:

This study attempts to analyze the political developments in Kyrgyzstan 2005-2011. With the collapse of the Soviet Union, Kyrgyzstan has recently appeared in world politics as an independent state, and economic interests in this state since its independence in 1991

have led to political upheavals that have lasted for a long period . There is no doubt that the location of this country near the borders of the Russian Federation and its connection with its national security, made it a station for the attention of the Russians, and they tried as much as possible to play an important role in the formation of subsequent Kyrgyz governments, so the Russians exerted various pressures to preserve its vital interests in that country and keep it away from Western influence, especially American.In this study, we are trying to trace the position of the Russian Federation on the political developments in Kyrgyzstan during the period 2005-2010 , that is, from the Tulip Revolution until the formation of the coalition government in Kyrgyzstan in 2010 .

[٣]اولاً: التطورات السياسية في قرغيزستان وموقف روسيا الاتحادية منها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

قيرغيرستان *Kyrgyzstan* [١] هي دولة ذات سيادة حدودية، وديمقراطية، ودستورية، وعلمانية واجتماعية، أعلنت استقلالها في ٣١ آب ١٩٩١، بعد أن كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، وكانت تعرف باسم جمهورية قيرغيزستان الاشتراكية السوفيتية [٢]. ونظراً لأهميتها، فقد جذبت انظار دول عدة إليها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وغيرهما من الدول، بوصفها جزءاً من استراتيجية ملء الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فضلاً عن سعي تلك الدول لتأكيد هيمنتها العالمية بوصفها تمتلك المقومات والامكانيات التي لا تتوافر فيها الدول الأخرى[٣]. لذا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل لمنع روسيا من الوصول إلى هذا الهدف، ويأتي في مقدمة تلك الوسائل هو اختراق الجمهوريات السوفيتية السابقة، والهيمنة عليها لقطع الطريق أمامها، عبر إثارة النعرات الاثنية والانفصالية لاضعافها من الداخل، وتنفيذ سياسة تهدف من ورائها إلى الحصول على موارد المنطقة، لضمان الأمدادات إليها، أو إلى الدول الداعمة لاستراتجيتها[٤].

واجهت قيرغيزستان، العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءًا من ضرورة بناءالدولة إلى الحاجة الملحة للإصلاحات الاقتصادية، بوصفها دولة مستقلة تحمل المسؤوليات، ودولة ذات سيادة في المجتمع الدولي، ولتصبح قيرغيزستان جزءًا من النظام الدولي ومجتمعه، كان لا بد لها من تبني سياسة خارجية فعالة[٥] .

بدأت قيرغيزستان في بداية التسعينيات تطوير علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، للحصول على المساعدات المالية من هذه الدول، ومعظم المساعدات التي قدمتها الدول الغربية في أوائل التسعينيات كانت موجهة لدعم الإصلاحات الديمقراطية والجذرية. وفي الوقت نفسه، كانت قيرغيزستان تحاول الحفاظ على علاقات ودية مع روسيا، لأن الاقتصاد القيرغيزي كان يعتمد عليها بشكل كبير[٦].

سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين*Vladimir Putin* [٧] منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ إلى استعادة مكانة روسيا بوصفها قوة عظمى على الساحة الدولية، وكان من بين احدى الأدوات المهمة لتحقيق هذا الهدف هو السعي لإعادة نفوذها في منطقة آسيا الوسطى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي. وعكس هذا التوجه السياسي الروسي نحو هذهِ المنطقة جوانب مهمة، منها رغبة روسيا في استعادة دورها في اوراسيا من جديد، فتكون الأولوية الاستراتيجية التي ترافق الانفتاح العالمي هي الانفتاح على دول آسيا الوسطى المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أي أن يكون لروسيا دوراً اقليمياً مؤثراً يسير بالتوازي مع دورها العالمي المنشود.وبالفعل عملت روسيا على صعيد العلاقات السياسية مع دول المنطقة إلى تعزيز روابطها السياسية، بوساطة وثيقة السياسة الخارجية التي اعتمدتها عام ٢٠٠٠ رابطة دول الكومنولث المستقلة*Commonwealth of Independent States* [٨]، التي اسستها روسيا، بضمنها دول منطقة آسيا الوسطى، كأولوية قصوى للاستراتيجية الروسية، ولتعزيز رؤية مفادها "أنَّ روسيا لا ترغب في خسارة منطقة آسيا الوسطى كما خسرت قبل ذلك دول القوقاز لصالح منافسيها". وأدركت روسيا في الوقت نفسه، أن لزاماً عليها أن تكون قادرة على التوسط والانفتاح على جيرانها، وأنَّ تمارس القيادة السياسية من خلال ربط جمهوريات تلك المنطقة باتفاقيات والتزامات تصب في خدمة مصالحها، ومصالح هذهِ الجمهوريات في آن واحد[٩].

نتيجة لذلك، اتخذ الرئيس بوتين خطوات لتقوية موقع روسيا السياسي، من خلال انشاء منظومة امنية وسياسية في تلك المنطقة،اطلق عليها "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، Collective Security Treaty Organization[١٠]، تسمح لأعضائها بالتشاور الأمني والسياسي، واستغلت روسيا هذه المنظمة لتحقيق نوع من التضامن السياسي الدبلوماسي بين أعضائها[١١]، للحد من النفوذ الأمريكي وتطويقه في قيرغيزستان، إذْ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارب مع جمهوريات آسيا الوسطى، وتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، لاسيما بعد وقوع احداث ١١ أيلول ٢٠٠١[١٢]، وبدء الحملة الأمريكية ضد ما دعته "الإرهاب". فبدأت واشنطن في تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، فوقعت اتفاقية مع قيرغيزستان لإنشاء قواعد عسكرية، لاستخدامها في حربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان، ولتوطيد النفوذ الأمريكي في المنطقة[١٣] .

كانت لهذهِ الأحداث تأثيراً حاسماً على السياسات الخارجية لقيرغيزستان، لأن نشر القواعد الجوية الأمريكية كان لها تأثير كبير على الاتجاه الخارجي لها. فضلاً عن ذلك، أصبحت قيرغيزستان ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، وزاد موقعها الاستراتيجي من أهميتها بالنسبة للدول العظمى(١٤).وعدّت موقعاً لوجستياً جيدًا لقاعدة جوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد قوات التحالف بشكل أساس بالمواد في أفغانستان. استجابت حكومة القرغيزية بسرعة لهذا التغيير الدولي، واستغلته بوصفها فرصة لتطوير أولويات جديدة لعلاقاتها الخارجية. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في زيادة أنشطتها بوصفها قوة عظمى عالمية، فضلاً عن تقديم المساعدة الاقتصادية، قدمت بدائل لدول آسيا الوسطى لموازنة النفوذ الروسي(١٥).

عرضت قيرغيزستان مطارها المدني – مطار ماناس الدولي – لعدد كبير من الطائرات العسكرية الأمريكية. وبطبيعة الحال، فإن وجود قاعدة جوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا القرب من البلاد جعل السلطات الروسية في حالة من "التوتر الشديد"، على الرغم من أنها كانت تأمل في أن يكون ذلك مؤقتاً فقط، ولم ترد روسيا أن تفقد نفوذها في قيرغيزستان(١٦)،لذا بادرت إلى اتخاذ خطوات، واستعملت وسائل لممارسة الضغط على حكومة قيرغيزستان، لتقييد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وقيرغيزستان، لذا ركزت روسيا في وسائلها الإعلامية على تحريض الشعب القرغيزي ضد تواجد القاعدة العسكرية على أراضي بلاده(١٧).

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية–من جانبها– أنَّ النفوذ الروسي بدا واضحاً في قرغيزستان، لذا اتجهت للاهتمام بالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي ركز بعضها في المقام الأول على ما دعته "إخفاقات" الدولة القرغيزية في مجالات حقوق الانسان والتنمية السياسية(١٨)، وعملت هذهِ المنظمات غير الحكومية الغربية "الداعمة للديمقراطية"، على تمكين وتشجيع حركات الشباب المؤيدين للديمقراطية لصالح "القيم الديمقراطية" وتحرير الاقتصاد، ونسقت مع حركة الشباب لمراقبة سير الانتخابات(١٨). وأدت هذهِ المساعدات الكبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في قيرغيزستان إلى ظهور عدد كبير من المنظمات غير الحكومية فيها(١٩).

نَظَرَ الروس بقلق إلى الدور الرئيس الذي مارسته هذهِ المنظمات "غير الحكومية"، ورؤوا أنَّ الهدف من أنشائها هو استغلال الجانب الاجتماعي في قرغيزستان وتحويله إلى احتجاجات جماهيرية، لذا أكد بعض الباحثين الروس أنَّ هذهِ المنظمات تؤدي وظائف مهمة، منها دعم الحملة الانتخابية، ومراقبة الانتخابات، وفرز الأصوات، والدعوة لقيام ثورة تحشد فيها الشباب، ويقومون بتدريب قادة المعارضة، ويقدمون الدعم المالي لهم (٢٠).

وبطبيعة الحال، أحدثت هذهِ المنظمات تحولات مهمة، اذْ اعتقد ممثلوها في قيرغيزستان أنّ بإمكانهم حث المواطنين على اتخاذ بعض الإجراءات، لاسيما التحرك بالاتجاه الذي يرغبون فيه[٢١]، مستغلين فيه فشل العملية الديمقراطية، "والاستبداد"، و"الفساد"، وحكم الأسرة[٢٢]. فعملت هذهِ المنظمات على تنظيم تجمع جماهيري، وهذا ما شهدته المناطق الجنوبية من البلاد، عندما وقعت أحداث مدينة أكسي Aksy [٢٣] في مركز مقاطعة بلدة كيربن Kerbenفي الجنوب، وأدت إلى توتر الأوضاع تدريجياً، ووقوع أحداث "مأساوية" في ١٧ آذار ٢٠٠٢. واستمرت سلسلة من المسيرات الاحتجاجية في جميع انحاء جنوب البلاد لأشهر عدة تطالب بالعدالة [٢٤].وفي الوقت نفسه، مارست المنظمات دورها في انتقاد حكومة قرغيزستان في الصحافة الدولية، تبناها قادة المنظمات المدافعين عن "حقوق الانسان"، ولم يمارس هؤلاء دوراً في تعبئة الناس في المناطق الجنوبية في منطقتي جلال اباد Jalal-Abad ، وأوشOSh فقط، بل كان لهم دورا مهماً في احداث وقعت في العاصمة بشكيك Bishkek نفسها، وأحد الأمثلة على ذلك هو الحركة الطلابية Kei-kei التي تلقت دعماً إعلامياً مهماً في المدة التي سبقت الانتخابات[٢٥].

في غضون ذلك، زعمت الحكومة الروسية أن المنظمات غير الحكومية المدعومة من الخارج لعبت دوراً كبيراً في إضعاف الوضع، وخشيت من أنْ تضعف هذه المنظمات غير الحكومية من سلطة حكومتها[٢٦]، لاسيما أنَّ قيرغيزستان تشكل عمقاً استراتيجياً إلى جانب كونها تشكل نطاق أمني جنوبي لها، لذا وفي اطار الاتفاقيات والترتيبات الأمنية بين روسيا ودول آسيا الصغرى، ممثلة بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي [٢٧]، التي نصت على أنَّ روسيا "ستكافح الإرهاب، وتهريب المخدرات" في آسيا الوسطى، فضلاً عن إنشاء أسس قانونية سياسية لنشر القوات والقواعد الروسية بشكل دائم في قيرغيزستان[٢٨]، وقعّت روسيا في أواخر عام ٢٠٠٣مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح بموجبها للطائرات الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية التي تبعد نحو ٣٠ كم عن القاعدة الأمريكية المتمركزة في (كانتشي)، وتعد قاعدة (كانت) أول قاعدة جوية في المنطقة تحتوي على وجود عسكري بري وجوي روسي بشكل متزايد[٢٩] .

على الرغم من تحرك روسيا في قيرغيزستان، إلا انَّ الازمات المالية التي كانت تعاني منها دول آسيا الوسطى أدت إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، وتبعها ركود جديد. ففي عام ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة البطالة بنسبة ٦.٢% مع عدد العاطلين عن العمل الذين يشكلون٩.٠% من السكان، ووصلت إلى أعلى مستوى منذ الاستقلال، فضلاً عن ذلك، بلغ إجمالي الديون الخارجية لقيرغيزستان في عام ٢٠٠٤ ملياري دولار أمريكي، تمثل ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ٥٠% من سكانها يعيشون تحت الفقر، وكان "الفساد" أحد العوامل التي عرقلت التحول الاقتصادي. رداً على ذلك،

لم تتبن حكومة قيرغيزستان حملات كافية لمكافحة "الفساد" ، بل استخدمت حملات مكافحة الفساد لإبعاد أو تهديد السياسيين غير المرغوب فيهم(٣٠).

وهكذا أدى الركود الاقتصادي إلى تفاقم البطالة والفساد والفقر، والى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن، وشكلت "أحزمة الفقر" المحيطة بالمدن الكبرى، لاسيما في بيشكيك، وتتألف بشكل أساس من الشباب الذين ليس لديهم وظائف ومصادر دخل ثابتة.وعلى الرغم من أن الركود الاقتصادي والفساد والبطالة والانخفاض الحاد في مستويات المعيشة أدى إلى تنامي المعارضة، بدأ اسكار اكاييف*Askar Akajew* (٣١) في تقوية سلطته، وحقق ذلك من خلال توزيع السلطة الشرعية والرئاسية والتجمع حوله عبر توزيع السلطة السياسية والموارد الاقتصادية بين عشيرته وانصاره المخلصين له، وكان ينوي تأمين نفسه خطوة بخطوة أدت في نهاية المطاف إلى تشكيل حكم الاسرة، وبحلول ذلك الوقت ، كانت جميع مستويات الموارد السياسية والاقتصادية تقريباً تحت سيطرة عائلة أكاييف وانصاره المقربين(٣٢).

وفي الوقت نفسه، انتشرت بين أوساط الجماهير أنَّ اكاييف كان يخطط لتغيير الدستور من أجل تمديد رئاسته مدة أخرى ، وأصبح واضحاً أنه كان يبذل جهوداً كبيرة للحصول على أغلبية المؤيدين في البرلمان، فضلاً عن ذلك، لم يشمل المرشحون المؤيدون للحكومة في البرلمان فحسب، بل شمل سبعة من اقربائه المباشرين(بما في ذلك أبنه وأبنته)، فأثبت دعم الحكومة لهؤلاء المرشحين أن اكاييف كان يعزز نفوذ الاسرة الرئاسية على الساحة السياسية الوطنية(٣٣).

ثانياً: ثورة عام ٢٠٠٥ في قرغيزستان وموقف روسيا الاتحادية منها.

بناء على ما نشر أن اكاييف كان ينوي تمديد حكمه، عبر تغيير الدستور، والترشيح للرئاسة مرة أخرى ، شهدت قيرغيزستان، قبل عملية إجراء الانتخابات، تشكيل بعض الكتل المعارضة، ومن أهم كتل المعارضة التي ظهرت في تلك المدة الحركة الشعبية القيرغيزية المشار إليها أختصاراً بـ (PMK)، وتشكلت هذهِ الحركة من تسعة أحزاب صغيرة ائتلافية في أيلول ٢٠٠٤، من أجل إجراء انتخابات نزيهة، وتأمين استقالة اكاييف بحلول الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول ٢٠٠٥(٣٤).

وعقب عملية تشكيل الكتل المعارضة، وقعت خمس كتل منها في نهاية كانون الأول ٢٠٠٤على مذكرة تعاون، وتكونت تلك الكتلة من حزب العمال الذي يقوده رئيس الوزراء سابقاً كرمان بك باكيـيـف *Kurmanbek Bakiyev*، والحركة الاجتماعية السياسية آتا جورت Ata–Jurt برئاسة روزا أوتونباييفا Roza Otunbaeva(٣٥)، وزيرة الخارجية السابقة والسفيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والحركة الاجتماعية السياسية ، والاتحاد المدني من

أجل انتخابات عادلة، ومؤتمر الشعب في قيرغيزستان، الذي تضمن حزب فيلكس كولوف Felix Kulov[٣٦] المعروف بحزب أر ناميس (الكرامة)[٣٧]. وتجدر الإشارة ايضاً إلى أن الانتخابات البرلمانية هذهِ كانت بدون فيليكس كولوف، لأنه كان يقضي عقوبة السجن، لكن من بين زعماء المعارضة روزا أوتونبابيقا وكورمانبيك باكييف، وكلاهما ينظر إليها على أنهما المرشحان الأكثر حضوظاً في انتخابات ٢٠٠٥[٣٨].

كانت المنظمات قد ضغطت لادخال تحسينات كبيرة على نظام التصويت،بما في ذلك الإصلاحات التقنية، مثل صناديق الاقتراع ، وقانون انتخابي معدل، بوصفه نتيجة جزئية لهذهِ المبادرات، مورس ضغط اكبر بكثير على الحملة، وحدثت الكثير من الممارسات "الخاطئة" قبل يوم التصويت الفعلي للانتخابات ٢٠٠٥. وكانت الحملة الحكومية ضد قادة المعارضين شديدة ، إذ استبعدت اللجنة الانتخابية المركزية العديد من المرشحين_ بناءً على تفسير ضيق لشروط الإقامة_مما أدى إلى استبعاد العديد من الدبلوماسيين السابقين، بمن فيهم روزا أوتونباييقا من المشاركة، وابلغ مرشحو المعارضة الاخرين عن مجموعة من العقبات التي أعترضت حملاتهم الانتخابية من الإدارات المحلية، وقوات الأمن[٣٩] .

عقدت الجولة الأولى من الانتخابات في٢٧ شباط ٢٠٠٥ ، بمشاركة أحزاب عدة، وكان هـــــذا الاقتراع مهماً لاكاييف للمحافظة على نفوذه وحصانته القانونية[٤٠]. وأعلنت الانتخابات عن فوز ٣٣ مرشحاً بمقاعدهم في مجلس البرلمان، وترك ٤٢ مقعداً ليتم تحديدها في الجولة الثانية التي تقرر عقدها في ١٣ أذار ٢٠٠٥. وأدت هذهِ النتائج إلى قيام مظاهرات خطيرة في انحاء البلاد، بسبب وقوع "انتهاكات" انتخابية في الجولة الأولى، واستبعاد أنصار المرشحين الذين شطبوا من التسجيل، أو خسروا الانتخابات بسبب الانتخابات غير العادلة، والاحتجاج على الانتخابات، مطالبين بإلغاء نتائج الانتخابات النيابية[٤١].

وفي ظل تلك الاوضاع المشحونة أجريت في ١٣ اذار ٢٠٠٥ الجولة الثانية من الانتخابات، واشارت منظمة الامن والتعاون الأوروبي إلى وجود "تجاوزات" شابتالعملية الانتخابية، بسبب حدوث "تزوير كبير"، والى فوز غالبية مؤيدي نظام اكاييف، وفور الاعلان عن النتائج حدث تحرك شعبي رافض لها، وتركزت في مقاطعات جنوب البلاد وغربها[٤٢]، إذْ بدأت المرحلة الثانية الحاسمة في عاصمة المقاطعة الجنوبية جلال أباد، واتخذت الأحداث فيها طابعاً أكثر خطورة، واستولى أكثر من ثلاثمائة شخص بقيادة جوسوبيك باكييف Jusupbek Bakiev، شقيق الرئيس الوزراء(باكييف)، الذي فقد دائرته الانتخابية،على مبنى إدارة المقاطعة (اكيمات) Akimiat. وكانت "الخطوة معدة بشكل جيد"، فقد خرج المتظاهرون يرتدون ملابس وردية، ويحملون لافتات، وسارعوا إلى المطالبة باستقالة أكاييف. وبعد أيام، وصلت أعدادهم إلى عدة الوف [٤٣]، وأقتحم المتظاهرون المنشآت الحكومية، واحتلوها بما في ذلك المراكز الإقليمية في

أوش، وجلال أباد، بل أخذوا رهائن حكوميين، وادى الاستيلاء على المطارات إلى شل جهود بيشكيك لتعزيز الأمن في المدن (المناطق الجنوبية)، وتم إغلاق الطريق الواصل بين الشمال والجنوب[٤٤]، في حين أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى وجود مساعدات مادية "سخية" قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تراقب الوضع باهتمام ، بسبب وجود قاعدة عسكرية لها في العاصمة بيشكيك، الى "الثوار" التي استخدموها لتمويل طباعة المنشورات، وشراء ما يلزم من احتياجات لوجستية لاتمام الثورة[٤٥].

وعلى الرغم من ذلك، عقد البرلمان الجلسة الافتتاحية برئاسة أكاييف في ٢٢ اذار ٢٠٠٥، ورفض نحو ثلث الأعضاء أداء القسم على الدستور تعبيراً عن احتجاجهم[٤٦]، بالمقابل كان زعماء المعارضة قد بدأوا تدريجياً بالتقدم نحو بيشكيك، ووافقوا على عقد تجمع حاشد في العاصمة في ٢٣ اذار، وهو أول تجمع يجمع المتظاهرين من بيشكيك نفسها مع المتظاهرين الجنوبيين[٤٧]، وتحولت الاحتجاجات في قيرغيزستان إلى "أعمال عنف"، بعد أنَّ هاجمت مجموعة من المتظاهرين السلميين مقر الحكومة، كانوا يحملون "العصي والدروع "، فاقتحموا المباني الحكومية، وتخلت الشرطة التي كانت تحرس القصر الرئاسي عن مواقعها، واستولوا على المبنى، في حين احتشدت حركات المعارضة المتواجدين في جورجيا وأوكرانيا خلف القادة الوطنيين الذين نسقوا (عند الضرورة) لتهدئة الاحتجاجات. لكن أكاييف وقف بحزم ضد المتظاهرين، قائلاً: "أي جهود لإحضار ثورة على النمط الأوكراني إلى قيرغيزستان يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية"، لكنهم لم يعيروا أهمية لتصريحاته ، بل أزداد تجمع عشرات الآلاف من الناس أمام مبنى الحكومة الرئيس في بيشكيك، وعلى أساس ذلك، فر أكاييف إلى روسيا في ٢٤ اذار ٢٠٠٥ ، ومن هناك دعا شعب قيرغيزستان إلى "استعادة النظام الدستوري" [٤٨].

وعلى ضوء تلك الاحداث، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكي آدم إيريلي *Adam Ereli* ، في واشنطن" أن الولايات المتحدة حثت الحكومة القرغيزية على تجنب العنف، وفتح حوار مع المعارضة"، وأضاف " إنَّ الرسالة التي تبعث بها الولايات المتحدة والدول الأخرى هي أن العنف ليس وسيلة مقبولة لحل الخلافات" [٤٩] .

في غضون ذلك، أجتمع نواب من المجلس التشريعي السابق في تلك الليلة، وصدموا بسبب تفشي عمليات "النهب" في بيشكيك، وعينوا كولوف بعد -الافراج عنه- للإشراف على وزارتي الأمن والداخلية(الشرطة والدفاع)، وعيّنوا رئيس المعارضة باكييف رئيساً للوزراء بالإنابة، وفي صباح اليوم التالي عينوه رئيساً بالوكالة أيضاً، وسرعان ما اقترح باكييف قيام حكومة مؤقتة، تتألف من سياسيين معارضين، أبرزهم روزا أوتوبنابيقا بوصفها وزيرة للخارجية بالوكالة، وأداخان مادوماروف نائب رئيس الوزراء بالانابة، عظيمبيك بكنازاروف *Azimbek Beknarov*[٥٠] القائم بأعمال

المدعي العام. وخلال عطلة نهاية الأسبوع ، أعلنت المحكمة الدستورية عن أنَّ المجلس التشريعي الجديد يعد "شرعياً دستورياً"، ويجب تمكينه، وعلى هذا الأساس أجتمع في ٢٨ اذار ٢٠٠٥، وأعاد تأكيد باكييف بوصفه رئيساً للوزراء وقائم بأعمال الرئيس أيضاً، وأعلنت الحكومة المؤقتة عن اجـراء انتخابات جديدة في ١٠ تموز ٢٠٠٥[٥١].

ومع ذلك، فإن إضفاء الطابع الأمني على الثورة لم يكن يعني أن الأحداث في قيرغيزستان كانت تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الروسية في المنطقة. لأن نتيجة الثورة في قيرغيزستان لم يضعها الكرملين في إطار الاختيار لصالح أو ضد موسكو. وبينما يزعم البعض أن الثورة جاءت بمثابة "مفاجأة غير سارة" للكرملين، إلا أن هناك أدلة من مصادر رسمية اشارت إلى أن الأمر لم يكن كذلك بأي حال من الأحوال. وبعد الأيام القليلة الأولى من الاضطرابات، ووصل كرمان بك باكييف إلى السلطة، واستقالة الرئيس القيرغيزي عسكر أكاييف بسرعة وصفت أنها أحداث لم تؤثر في العلاقات بين روسيا وقرغيزستان، وعلى العموم لم تحدث بشكل غير متوقع. [٥٢] بالفعل، بعد تسلم باكييف السلطة في ٢٥ اذار ٢٠٠٥، أصدر بعض القرارات السياسية المبكرة التي نصت على أن السياسة الخارجية لقيرغيزستان لن تتغير، بما في ذلك علاقاتها الوثيقة مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب وجود قواعدهما العسكرية في البلاد[٥٣] .

في الوقت نفسه قدمت روسيا عروض للحكومة المؤقتة، بعد أن تعهـــد باكييف واخرون أن تظل قيرغيزستان "الشريك الاستراتيجي" لروسيا، إذ ادركت الأخيرة أن هذا النهج من الثورات تجعل دول اسيا الوسطى أكثر انجذاب نحو الغرب، وعكس بوتين هذا الموقف في أواخر اذار قائلاً:" من المؤسف أن نرى مرة أخرى ثورة في بلد في منطقة مابعد الاتحاد السوفيتي"[٥٤] .

وعلى أساس ذلك، أختارت روسيا "عدم اتخاذ أي تصرف سلبي" في مواجهة تاثير (الثورات الملونة)، واستعادة السيطرة المركزية على الدول والمجتمع، وتنفيذ سياسات لمواجهة المنظمات غير الحكومية، لذا وقع بوتين في عام ٢٠٠٦، على قانون المنظمات غير الحكومية، الذي وضعها تحت رقابة حكومية متزايدة، ومنع أي شخصية حكومية من الارتباط بالمنظمات غير حكومية الأجنبية او المدعومة من الخارج، فضلاً عن ذلك نظر بوتين إلى الثورات الملونة على أنها تعبئة جماهيرية لشباب في قيرغيزستان، لذا صاغ حركة للشباب، فبرزت منظمات عدة في اوكرانيا وجورجيا، وعلى غرار نفسه في قيرغيزستان، لاسيما منظمة (ناشي)، إذ كانت مهمتها الرئيسة بعدّها اكبر منظمة شبابية هي القضاء على أي أثر لثورة ملونة محتملة[٥٥] .

ثالثاً: تطورات الأوضاع السياسية في قرغيزستان وموقف روسيا الاتحادية منها ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

تولى كرمان بك باكييف في ٢٥ آذار ٢٠٠٥ السلطة في قرغيزستان، وكان يرغب في تصور جديد لسياستها الخارجية. ومع ذلك، فإن سياساته لم تكن مختلفة كثيراً عن السياسات السابقة، لأن باكييف نفسه كان رئيساً للوزراء سابقاً خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢، فضلاً عن أنه وزملاؤه الذين وصلوا إلى السلطة كانوا من النخبة السوفييتية المدربة والمتعلمة، وكان تمسكهم بروسيا عاملاً بالغ الأهمية في سياستهم الخارجية، وعلى الرغم من تحدث العديد من الخبراء عن التغيير الكبير الذي قد يحدث في السياسة الخارجية القيرغيزية، إلا أنّ السياسة الخارجية لقيرغيزستان ظلت قائمة على مبادئ تعزيز العلاقات والتعاون مع وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتطوريها[٥٦].

وبعد مدة وجيزة من تسلم باكييف السلطة قام بأول زيارة رئاسية له إلى روسيا، ووقع اتفاقية مع نظيره الروسي بوتين لزيادة التعاون العسكري، وهو ما أظهر اتجاهات السياسة الخارجية القيرغيزية،ومنح باكييف لروسيا الأولوية في السياسة الخارجية للبلاد، وبدأت النخب الحاكمة في قيرغيزستان في التأكيد على الأهمية الكبرى للعلاقات القيرغيزية الروسية، ودعمت تصريحات باكييف بشأن القواسم المشتركة التاريخية والثقافية بينهما، والتبعية الاقتصادية لقيرغيزستان، والإمكانات الكبيرة لإقامة علاقات متينة في المستقبل ، ومالت قيرغيزستان نحو المزيد من التعاون مع روسيا في السنوات الأولى من حكم باكييف، وشاركت بنشاط في المنظمات الإقليمية، لاسيما منظمة شنغهاي للتعاونSCO [٥٧]، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وشددت الحكومة القيرغيزية على قيمة كونها عضواً في هذه المنظمات الإقليمية. وهذا مؤشر دل على السياسة الخارجية لقيرغيزستان تجاه أقرب جيرانها والقوى العظمى في المنطقة ، ولاسيما روسيا والصين الشعبية. وبالنظر إلى الظروف الداخلية المتقلبة، أعطى باكييف الأولوية لتطوير علاقات وثيقة مع روسيا، لأنها كانت قريبة جداً،ويمكنها أن تساعده على البقاء في السلطة، إذا ساءت الأوضاع الداخلية [٥٨].

لم تكتفِ روسيا بذلك، إذْ وقعت مع رؤساء كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، والصين الشعبية في ٥ تموز ٢٠٠٥، إعلانًا في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، دعت أعضاء المنظمة فيها لاتخاذ قرار بشأن أنهاء استخدام القواعد الجوية والمرافق الأخرى في آسيا الوسطى، فأعلنت أوزبكستان في وقت لاحق من الشهر نفسه، أنها أنهت اتفاقية القواعد مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥٩] ، وهي قاعدة تقع في كارشي –خان أباد الجوية (K2) [٦٠]،بعد أن انتقدت الولايات المتحدة الحكومة الأوزبكية؛ بسبب "أعمالها القمعية" ضد المدنيين، وتم نقل بعض وظائف هذه القاعدة الجوية إلى ماناس في قيرغيزستان، لذا خشت روسيا من أنَّ تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري لإقامة وجود دائم في قرغيزستان، فعملت على مواجهة النفوذ الأمريكي عبر زيادة التعاون العسكري مع قرغيزستان[٦١]. ودعت منظمة شنغهاي لاتخاذ قرار بشأن إغلاق قاعدة ماناس الجوية ايضاً[٦٢]، فأعلنت المنظمة في اليوم نفسه عن مراجعة

موقف قرغيزستان بشأن القاعدة، واعرب باكييف عن دعمه لإعلان المنظمة في ١١ تموز عام ٢٠٠٥، بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، قائلاً:" يمكننا الآن البدء في مراجعة مسألة الوجود العسكري الأمريكي في قرغيزستان"(٦٣).

خلال تلك المدة، مارست روسيا ضغوطاً علنية على بيشكيك من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، للضغط على حكومة قيرغيزستان المشكلة حديثًا، لدعم قرار المنظمة الذي حث الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد موعد نهائي للمنظمة، لانسحاب القوات الغربية من آسيا الوسطى. وفي البداية وافقت القيادة القيرغيزية على طلب المنظمة (٦٤)، وبالفعل طالب الرئيس القرغيزي باكييف الولايات المتحدة في تشرين الأول ٢٠٠٥، بزيادة الرسوم المدفوعة بشكل كبير، مقابل استعمال قاعدة ماناس الجوية أو إغلاقها (٦٥). وفي ١٩ نيسان ٢٠٠٦ ، أدلى الزعيم القيرغيزي بتصريح "مثير" كان له تأثير كبير في العلاقات القيرغيزية الأمريكية، إذْ "هدد" قائلاً: "إذا لم يتم التوقيع على اتفاق جديد بشأن شروط بيشكيك بحلول الأول من حزيران ٢٠٠٦، فإن قيرغيزستان ستنهي اتفاقها الثنائي مع الولايات المتحدة بشأن القاعدة الجوية الأمريكية". وأضاف باكييف "أن روسيا هي الصديق الأبدي لقيرغيزستان، والولايات المتحدة شريكها". وفي الوقت نفسه رفض باكييف المشاركة في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) الذي يقوده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدلاً من ذلك قبل القروض والائتمانات الروسية. وبعد مفاوضات طويلة، ارتفع إيجار القاعدة الجوية الأمريكية من ٢ مليون دولار إلى ١٧ مليون دولار بقروض منخفضة الفائدة، وتم تمديد العقد(٦٦).وتعهدت ايضاً بتقديم أكثر من ١٠٠ مليون دولار لمشاريع "إرساء الديمقراطية" ، وتطوير البنية التحتية في قيرغيزستان(٦٧).

وبعد مرور أشهر قليلة من اتفاق الولايات المتحدة وقيرغيزستان على زيادة الإيجار، والمدفوعات بشأن القاعدة، نشرت روسيا بشكل كبير في وسائلها الإعلامية، أنّ عمليات القواعد الجوية أسهمت- من وجهة نظرها- في الأضرار البيئية ، من خلال تلويث الهواء والتربة، وأن الأفراد الأمريكيين "يشكلون تهديدًا لسلامة المدنيين"، ومتورطين في "أنشطة غير مشروعة". وفي الوقت نفسه، أشادت وسائل الإعلام الروسية "بفوائد" قاعدة كانت الجوية الروسية، ومن بين وسائل التأثير الأخرى، أنها "حرضت" الحزب الشيوعي القيرغيزستاني الموالي لموسكو على القيام بمظاهرات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية (٦٨).

لجأت روسيا ايضاً لوسائل اقتصادية لتأمين المزيد من النفوذ في قرغيزستان، وكان نظام باكييف مستعداً لقبولها كونه صديقاً لروسيا(٦٩). وعلى الرغم من حجم المساعدات الروسية، إلا ان الفساد عاد مرة أخرى إلى قيرغيزستان ، وأصبحت المنظمات غير الحكومية التي يرأسها نجل الرئيس باكييف وشقيقه تمارس الأنشطة التجارية القانونية وغير

القانونية الرئيسة في قيرغيزستان، وأنتشر الفساد في كل فرع من فروع الحكومة القرغيزية، لاسيما الشرطة، ودائرة الضرائب، والطاقة، وتوزيع الكهرباء والغاز، والمياه، فضلاً عن الخدمات الأمنية، والمحاكم بشكل عام، وتعد إدارة الجمارك هي الأكثر فساداً بين هذهِ الدوائر[٧٠]، وأفادت روسيا من هذا الفساد الهائل في القطاعات كافة، لا سيما قطاع الطاقة في قرغيزستان، إذْ عرض الرئيس الروسي آنذاك بوتن في آب ٢٠٠٧، استثمار ما يصل إلى ملياري دولار في اقتصاد قيرغيزستان لتحديد "المشاريع الجيدة". وعملت الدولتان على تحديد مثل هذه المشاريع، لاسيما الاستثمارات في إنتاج الطاقة الكهرومائية[٧١].فضلاً عن ذلك، أعلن المسؤولون في عام ٢٠٠٨ عن خصخصة شركة الغاز الوطنية، استعداداً لبيعها المحتمل جنباً إلى جنب مع شركات الأخرى، فقامت شركة غاز روسية عملاقة تدعى غاز بروم بشراء حصة في الشركة على الفور، ووافقت على المساعدة في خصخصة قيرغيزستان للغاز، مقابل تغطية ديون الأخيرة البالغة ٤٠ مليار دولار، وحصلت روسيا ايضاً على صفقة تتيح لها الحق في احتكار جميع صادرات الغاز من قرغيزستان لمدة ٢٥ عاماً قادمة[٧٢].

وعلى الرغم من الاستثمارات الروسية، إلا أنَّ قيرغيزستان كانت تعاني من موجة متصاعدة من

المشاكل الداخلية والخارجية، إذْ ظل الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً[٧٣]،لاسيما القطاع الزراعي، مما أدى إلى إضعاف قدرة الناس على الاستجابة للتحديات، نتيجة لحدوث مشاكل في الري، وانخفاض استعمال الأسمدة، وتفاقمت هذه المشاكل في صيف عام ٢٠٠٨، بسبب زيادة في أسعار الأسمدة، وتضاعف سعر أسمدة الفوسفات أربع مرات، ولم يتمكن العديد من المزارعين من تحمل تكاليفها[٧٤].

ولم تؤثر الظروف القاسية على توافر الغذاء فحسب، بل أدت أيضاً إلى حدوث عجز في الطاقة في جميع أنحاء البلاد، وأدت الحاجة المتزايدة للطاقة خلال فصل الشتاء لعام ٢٠٠٨ إلى انخفاض كبير في مستويات المياه في خزان توكتوغول*Toktogul* . وهو أكبر خزان على نهر نارين*Naryn* ، ويغذي محطة توكتوغول للطاقة الكهرومائية، وأربع محطات أصغر (المعروفة مجتمعة باسم توكتوجول كاسكيد*Toktogul Cascade*)، التي توفر حوالي ٩٣% من انتاج الكهرباء في البلاد. ومع ذلك، أشار حجم الخزان المنخفض للغاية إلى أن المناخ لم يكن السبب الوحيد للانخفاض الكبير في مستويات المياه، وكانت هناك مخاوف من أن انخفاض مستويات المياه قد يعكس حجم الفساد في قطاع الطاقة[٧٥].

كان أحد ردود الفعل على الأزمة، هو اضطرار الحكومة إلى فرض انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي في جميع أنحاء البلاد، بدأ في منتصف حزيران ٢٠٠٨، واستمر انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثماني ساعات كل يوم، وربما لمدة

أطول في المناطق الريفية. ومع ذلك، أفادت بعض المناطق أن انقطاع التيار الكهربائي استمر لمدة تصل إلى ١٦ ساعة يوميًا. وأدى ذلك أيضًا إلى تمديد العطل المدرسية من ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٨ لغاية ١ اذار ٢٠٠٩، مما أدى إلى إغلاق المدارس التي تستخدم الكهرباء للتدفئة، وتركيب أنظمة التدفئة بالفحم(٧٦). فضلاً عن ذلك، قررت الحكومة القرغيزية أن تعقد معاهدة مع روسيا لمعالجة أمن الطاقة والتبعية الأقليمية ، وبالفعل زار باكييف روسيا، وعمل على توقيع اتفاقية مع القادة الروس في ٣ شباط ٢٠٠٩، نصت على تخفيف ديون قيرغيزستان، وتمويل بناء محطة كامبار-آتا-١ للطاقة، ونهر نارين للطاقة الكهرومائية، مقابل إغلاق قاعدة الناتو الجوية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية (٧٧)، وأوضح باكييف في الوقت نفسه، الأسباب الرئيسة التي دعته إلى إغلاق القاعدة، منها عدم كفاية التعويضات الأمريكية، مقابل استمرار استخدامها، وأضاف أنَّ عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان قد انتهت ايضاً، وهو بمثابة السبب الرئيس لإبقاء القاعدة الجوية مفتوحة(٧٨).

وبناء على ذلك، أعلنت روسيا أنها ستمنح قيرغيزستان٢ مليار أمريكي من الدعم المالي(بما في ذلك منحة غير قابلة للاسترداد بقيمة ١٥٠مليون دولار امريكي، وقرض بقيمة ٣٠٠ مليون امريكي بشروط ميسرة للغاية). وقد تم بالفعل تحويل هذين المبلغين (بأجمالي ٤٥٠ مليون دولار أمريكي) إلى قيرغيزستان، وتم تخصيص قرض قدره ١.٧ مليار امريكي لبناء محطة كامبار-آتا-١ للطاقة الكهرومائية(٧٩).

وسارع المعلقون الغربيون "والموالون للغرب في قرغيزستان" إلى الإشارة إلى أن قرار إغلاق قاعدة ماناس قد تم اتخاذه تحت ضغط من موسكو، ولكن الأخيرة نفت هذهِ الاتهامات ، إلا أنَّ سفيرة قيرغيزستان لدى واشنطن، زاميرا سيدكوفا، Zamira Sydykova أوضحت أن قرار بيشكيك بإغلاق قاعدة ماناس قد تأثر بالفعل بالمساعدات الاقتصادية الروسية، التي جاءت في وقت كانت فيه حكومتها تعاني من مستويات مرتفعة من الديون(٨٠) .

وفي الوقت نفسه، أعلن رئيس منظمة معاهدة الأمن الجماعي في روسيا، نيكولاي بورديوزوا Nikolay Bordyuzho (٨١) في ٢٠ نيسان ٢٠٠٩، " أن الحكومة الروسية تعتزم زيادة عدد الطائرات الحربية المتمركزة في كانت"، وهذا يتوافق مع الوضع أنذاك في آسيا الوسطى وأفغانستان. وانه تم الإبلاغ عن أعمال إعادة تأهيل القاعدة في كانت الروسية، وافترض أنه سيؤدي إلى تدفق كبير للأسلحة والأفراد (٨٢). وبالفعل تم توقيع معاهدة في ٢٩ أيار ٢٠٠٩لتمديد عقد أيجار روسيا للقاعدة العسكرية في كانت إلى ٤٩ عاما(٨٣).

تعرض باكييف لانتقادات شديدة؛ بسبب الصفقة التي أبرمها مع روسيا، مقابل اخراج الجيش الأمريكي من قاعدة ماناس الجوية خارج بيشكيك (٨٤). ونتيجة لتلك الانتقادات السابقة، والموعد المقرر لإغلاقه القاعدة سمح

للأمريكيين بمواصلة استعمال القاعدة، وبدلاً من ذلك، تفاوض على زيادة كبيرة في مدفوعات الإيجار الأمريكية ايضاً[٨٥]. فعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٧ تموز ٢٠٠٩ نصت على تمديد ايجار بلاده لقاعدة ماناس، مستعملاً "حيلة" تضمنت إعادة تسمية القاعدة باسم "مركز العبور"، وتم رفع رسوم الإيجار إلى اكثر من ٦٠ مليون دولار أمريكي[٨٦]. فضلاً عن ذلك، وافقت واشنطن على استثمار ٦٧ مليون دولار لتطوير نظام النقل الجوي في قيرغيزستان، وتمويل برامج مكافحة تهريب المخدرات و"الإرهاب"، وأشارت بعض المصادر إلى أنَّ هذه الصفقات كانت مرتبطة بدعم الولايات المتحدة لحملة إعادة انتخاب باكييف[٨٧].

وفي هذهِ الأجواء أُعيد انتخاب باكييف لولاية رئاسية ثانية في تموز ٢٠٠٩، إذ حصل على ٧٦% من الأصوات، بنسبة إقبال بلغت ٧٩%، وأعقبت إعادة انتخابه حملة واسعة النطاق لتركيز السلطة السياسية والأصول الاقتصادية الأكثر قيمة في أيدي عائلته الممتدة والمقربين منه. وأنشأ وكالة جهاز مركزي للتنمية والاستثمار والابتكار، يتولى مسؤولية مشاريع البنية التحتية، وبرامج التنمية الاقتصادية والإشراف المباشر على المؤسسات المالية في البلاد. وعُين مكسيم باكييف *Maxim Bakiyev* ، الابن الأصغر للرئيس، مديراً للوكالة. وفي شباط ٢٠١٠، تم بيع شركة قيرغيز تيليكوم *Kyrgyztelekom* ، وهي شركة تشغيل نظام الهاتف، وشركة سيفيريليكترو *Severelektro* ،وهي شركة تزود شمال البلاد والعاصمة بالكهرباء، بأسعار منخفضة للغاية لرجال أعمال معروفين أنهم شركاء لباكييف الأصغر سناً في مجال الأعمال. وشرع الرئيس بإجراء تعديلات دستورية فسرت على أنها خطوة لتسهيل نقل السلطة إلى أبنه[٨٨].

وقد تم اتخاذ هذه الخطوات في وقت شهدت فيه البلاد تفاقماً في الصعوبات الاقتصادية، وتقلص التحويلات المالية من العمالة المهاجرين. ففي أوائل عام ٢٠١٠، تمت مضاعفة الرسوم الكمركية على الكهرباء والتدفئة. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من سيطرة نظام باكييف على البرلمان والقضاء، إلا أن المناخ السياسي في البلاد ظل "محترراً" بما يكفي للسماح بنشر الاستياء والاحتجاجات العامة. وعلى الرغم من تعرض وسائل الإعلام لضغوط متزايدة من جانب السلطات، إلا أنها ظلت تتمتع بدرجة أعلى من الحرية، مقارنة بأي مكان آخر في آسيا الوسطى[٨٩].

وفي هذا الوقت بالذات، فقدت الأسرة الحاكمة أصولها الاقتصادية وسلطتها المركزة، وفقدت دعم روسيا الشريك الخارجي الحاسم لقيرغيزستان أيضاً. وأصبحت سياسة باكييف الخارجية "متقلبة ومزاجية" إلى حد أنه لم يعد من الممكن النظر إلى قيرغيزستان بوصفها حليف مخلص وموثوق به. فقد أصبح لبيشكيك سجل حافل بالوعود التي لم تف بها. وقد أستاءت القيادة الروسية بشدة من تراجع باكييف عن تعهده بإغلاق قاعدة ماناس الجوية. وفي وقت لاحق، وعدت قيرغيزستان أن تحصل روسيا على قاعدة عسكرية ثانية في البلاد، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما ، إذْ اختلفت

بيشكيك وموسكو حول موقع القاعدة وشروط عملها. وفي الوقت نفسه، انزعجت روسيا من استعداد بيشكيك لاستضافة مركز تدريب لمكافحة الإرهاب بتمويل أمريكي في منطقة باتكين الجنوبية*Southern Batken* (٩٠).

ومن هذا المنطلق، بدأت العلاقات مع روسيا في التدهور، وأعربت موسكو عن استيائها و"خيبة املها"من سياسية باكييف، من خلال زيادة ضغوطها الاقتصادية على قيرغيزستان، واطلق بوتين حملة مناهضة لباكييف في وسائل الاعلام الروسية لاتهامه وعائلته بالفساد علناً(٩١) ، وإحدى القضايا التي أثارتها روسيا بشكل خاص في وسائل الاعلام، هو إساءة استخدام أموال المساعدات والتنمية. ومن الأمثلة على ذلك مجموعة القروض والائتمانات التي خصصت لقيرغيزستان منذ شباط ٢٠٠٩، التي تضمنت مبلغا قدره ٤٥٠ مليون دولار مخصص لدعم المعلمين والأطباء وضباط الشرطة والقضاة من ذوي الأجور المنخفضة. ولكن السلطات القرغيزية التي إنشات وكالة مركزية للتنمية والابتكار والاستثمار، برئاسة مكسيم نجل باكييف، أقرضت هذه الأموال بشروط تجارية مربحة، دون أي فائدة للقطاعات المحتاجة من السكان. وكثيراً ما لفت نشطاء المعارضة القرغيزية، فضلاً عن بعض الباحثين الغربيين والمنظمات غير الحكومية، الانتباه إلى إساءة استخدام أموال المانحين وغيرها من الانتهاكات المماثلة، فيما كان المسؤولون الأميركيون مترددون في انتقاد حكومة باكييف، حتى لا يعرضوا المصالح الجيوسياسية الأميركية للخطر (٩٢) .

اثارت الحملة الإعلامية الروسية مظاهرات حاشدة في بلدة نارين، ويبدو أنَّ هذهِ الحملة أدت إلى تفاقم المخاوف الأمنية لدى الحكومة القرغيزية، لذا أقدمت على حظر حرية الاعلام الروسية، وأغلقت مواقع انترنت عدة، وتم إعادة تعليق البث من إذاعتين الروسيتين هما RFE وRT (٩٣). وعلى الرغم من غلق وسائل الاعلام الروسية، إلا أنَّ موقفها من الحريات الصحفية لم يتغير، وبدا موقفها وكأنه "تكتيك" جديد في التعامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تعدها ضمن دائرة نفوذها(٩٤).

وعلى الرغم من السمعة التي "شوهتها الجشع والفساد" بشكل كبير، إلا أن باكييف كان "واثقًا" من أن لديه تفويضاً لتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها، لذا بدأ بإدخال تغييرات إدارية جذرية، وقلص عدد الوزارات، وكان هدفه المعلن هو معالجة المشاكل الاقتصادية والتهديدات الأمنية بفعالية أكبر، لكن الكثيرين رأوا في ذلك "حيلة" لتعزيز سلطاته الكبيرة بالفعل، وأنها عززت ثقافة "الإفلات" من العقاب التي أحاطت بالرئيس وعائلته. وقد تم تسليط الضوء على الفجوة بين باكييف والهيأة السياسية الأوسع نطاقًا، من خلال سلوك ابنه مكسيم الذي لم يختلس مبالغ كبيرة من أموال المساعدات فحسب، بل بدا أيضًا أنه كان يدير سياسة اقتصادية خارجية مستقلة خلال رحلاته إلى الخارج(٩٥).

واحتجاجاً على هذه التطورات، استقال رئيس الوزراء إيغور تشودينوف *Igor Chudinov*، مما أدى إلى استقالة الحكومة بأكملها،ورشح حزب "آك جول" Ak Jol الموالي للرئاسة، الذي كان يتمتع بأغلبية برلمانية كبيرة،بقيادة دانيار أوسينوف *Daniar Usenov*،البالغ من العمر ٤٩ عامًا، ليكون رئيس الوزراء الجديد. وبعد أن نجا الرئيس باكييف من هذه الأزمة، أعلن الأخير عن تطبيق زيادات هائلة في أسعار التدفئة والكهرباء والمياه، على أن يتم تنفيذ المجموعة الأولى في كانون الثاني ٢٠١٠، والثانية في تموز من العام نفسه. وعلى وفق بعض الحسابات، ارتفعت تكاليف التدفئة خلال الأسابيع القليلة الأولى من عام ٢٠١٠ بنسبة ٤٠٠ %، والكهرباء بنسبة ١٧٠ %، وتفاقم الوضع، لاسيما عندما رفعت موسكو الرسوم الجمركية على صادرات الوقود إلى قيرغيزستان في الأول من نيسان ٢٠١٠[٩٦] .

وفي مواجهة تفاقم الاستياء ، أمر رئيس الوزراء القيرغيزي دانيار أوسينوف الحكومة في ٥ نيسان بدفع نصف فواتير الكهرباء للأسر الريفية. لكن في اليوم التالي، أفادت التقارير أن ١٠٠٠ متظاهر أو أكثر اقتحموا المكاتب الحكومية في مدينة تالاس الغربيةTalas ، ونقلت قوات الأمن جواً من بيشكيك لاستعادة السيطرة على المبنى في المساء، لكن المتظاهرين أجبروهم على الخروج. وردًا على أعمال العنف التي وقعت في تالاس[٩٧]، اعتقلت السلطات شخصية معارضة بارزة ، واحتجزته لمدة في تلك المدينة. وبطبيعة الحال، أدت إلى أندلاع موجة من أعمال النهب والحرق العمد وإطلاق النار، لا سيما في بيشكيك في٦ نيسان ٢٠١٠ . وفي اليوم التالي، تجمع الوف "المتظاهرين المناهضين" للحكومة في ساحة المدينة الرئيسة في بيشكيك، وردت القوات الحكومية بفتح النار على المتظاهرين. وفي غضون ٢٤ ساعة، قُتل ما يقدر بنحو ٨٩ شخصًا، وجُرح أكثر من ١٥٠٠ آخرين[٩٨].

أستمرت الاضطرابات الجماهيرية في وسط المدينة بين مجموعات شبابية مختلفة، بما في ذلك تدمير المحلات التجارية، وحرق المباني والسيارات، وعلى أثرها طلبت الحكومة القرغيزية من روسيا، ومنظمة الأمن الجماعي المساعدة والمشاركة لتهدئة الأوضاع، لكن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف اعلن أن الوضع السائد آنذاك في قيرغيزستان لا يتطلب مشاركة قوات مسلحة من منظمة الامن الجماعي، ولا تسيطر قوات وزارة الداخلية القرغيزية على الوضع في منطقة أوش، وعلى وفق شهود عيان في المدينة سيطرت قوات على الطرق المؤدية إلى المدينة[٩٩]، وأضاف ديمتري ميدفيديف قائلاً:"انَّ هذا الوضع هو شأن داخلي لقيرغيزستان، ولكن الشكل الذي اندلعت به الاحتجاجات يشهد على الدرجة القصوى من السخط التي احدثتها تصرفات الحكومة بين عامة الناس"[١٠٠].

تدهور الوضع كثيراً، وامتدت الاضطرابات إلى مناطق نارين، وتشزي *Chui*،، وتالاس، وأيسيك كول، إذْ اجتاح المتظاهرون المباني الحكومية الإقليمية والمحلية، حتى أنَّ بعض إدارات المقاطعات في جنوب غرب منطقة جلال أباد –

مسقط راس الرئيس باكييف- احتلها المتظاهرون. وامتدت إلى بيشكيك، إذْ اشتبكت الشرطة ونحو ٤٠٠ متظاهر بقوة صباح يوم ٧ نيسان ٢٠١٠، وبناء على تلك الأوضاع أعلن رئيس الوزراء دانيار أوسينوف حالة طوارئ على مستوى البلاد(١٠١).

ونتيجة لذلك، تأزمت الأوضاع كثيراً، لذا ارسلت روسيا في ٧ نيسان ٢٠١٠عشرات من المظليين الروس الذين يحملون أسلحة خفيفة إلى القاعدة الجوية الروسية في كانت، وأعلنت أن عمل هذهِ القوات "لحماية عوائل الجيش الروسي إذا لزم الأمر"(١٠٢). ومما زاد أمر سوءاً، أن الرئيس باكييف فر إلى الجنوب في اليوم التالي، وعلى اثرها شكلت حكومة جديدة مؤقتة برئاسة روزا أوتونباييفا، وأول عمل قامت به أنها فرضت حظر التجول في بيشكيك، وفي مدينتي تالاس ونارين الشماليتين(١٠٣).

وخلال تلك الأوضاع المشحونة، نقلت وكالة إنترفاكس الروسية للانباء عن المتحدث باسم الحكومة ديمتري بيسكوف قوله "إن بوتين دعا الزعيمة الجديدة إلى عدم التهاون مع المزيد من العنف"، وتردد أن أوتونباييفا "طمأنت بوتين أن انتقال السلطة اكتملت"(١٠٤).

لكن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد، إذ أتجه باكييف إلى جنوب البلاد، وحاول حشد أنصاره لمقاومة الحكومة الجديدة ، وتدخلت القيادة الروسية في الموقف، وتصرفت بالتنسيق مع كازاخستان، وعلى غير العادة بالتوافق مع واشنطن، وفي اجتماعها على هامش قمة الأمن النووي، وناقشت أحداث قيرغيزستان، واتفقت على ضرورة استقالة باكييف. وضغط بوتين ونزاربايف Nazarbayev(١٠٥) على باكييف للموافقة على تقديم استقالته، وأقنعا الحكومة المؤقتة بالسماح له بمغادرة البلاد، مع توفير كازاخستان طائرة للرئيس المخلوع(١٠٦).

رحب بوتين بالحكومة الجديدة، وأجرى محادثة هاتفية مع روزا أوتونباييفا، رئيسة الحكومة المؤقتة التي شكلها زعماء العديد من أحزاب المعارضة، في اليوم التالي من مغادرة باكييف، وعرض تقديم المساعدة المادية للسلطات الجديدة. وأوضح السكرتير الصحفي لبوتين، أن موسكو تنظر إلى أوتونباييفا بعدّها "الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية في قيرغيزستان". وبعد أيام قليلة قررت الحكومة الروسية صرف ٥٠ مليون دولار لقيرغيزستان، ووعدت بإلغاء الرسوم الجمركية على صادرات النفط إلى البلاد(١٠٧).

وعلى الرغم من بعض بوادر حسن نية أتجاه الحكومة المؤقتة، ألمحت موسكو إلى أن الدعم الإضافي لن يكون غير مشروط، وستعتمد على مدى امتثال بيشكيك للحفاظ على المصالح الروسية، وبالنسبة لموسكو تم التعامل مع موقف

الحكومة روزا أوتونباييفا اتجاه الوجود العسكري الأمريكي في ماناس بعده اختباراً لنواياها السياسية. وقد قوبل غياب التصريحات الصريحة بشأن ماناس بخيبة أمل في موسكو، وناقش الرئيسان الروسي والأمريكي هذهِ المشكلة خلال اجتماعهما في براغ في وقت مبكر من ٨ نيسان ٢٠١٠، اذ كشف دبلوماسي روسي رفيع المستوى قائلاً :"أن قضية ماناس أحدثت انقساماً بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية"، وأضاف " لا يمكن أن يكون هناك سوى قاعدة عسكرية واحدة في قيرغيزستان هي القاعدة الروسية"[١٠٨] .

ومع ذلك، أجرت روزا اوتونبابيفا مكالمة هاتفية في ١١ نيسان ٢٠١٠ مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاي كلينتون *Hillary Clinton*[١٠٩] ، جاء فيها" أن قيرغيزستان عازمة على احترام الاتفاقيات السابقة ". ولا شك أن هذا المكالمة لم تكن مرضية لموسكو، لذا أرادت روسيا الضغط على الحكومة الجديدة بحجة استغلتها اثناء حربها مع جورجيا في آب ٢٠٠٨ [١١٠]، هو حماية الأقلية الروسية، ففي الوقت نفسه، اعربت وزارة الخارجية الروسية عن قلقها إزاء التقارير أفادت "أن السكان الروس يقعون ضحايا للاعتداءات والسطو"، فضلاً عن ذلك أجرت موسكو اتصالاتها مع ممثلي الجماعات السياسية الرئيسة في قيرغيزستان، بما فيهم فيليكس كولوف وعسكر اكاييف، وخلال ذلك تم التوصل لتأسيس تحالف القوى الديمقراطية في قيرغيزستان في موسكو، ليكون هذا الائتلاف على استعداد لتشكيل حكومة جديدة تحت رعاية روسية[١١١].

وفي ١٣ نيسان ٢٠١٠، عيّن الرئيس ميدفيديف الجنرال فلاديمير روشايلو Vladimir Rushailo (وزير الداخلية الروسي السابق والأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة) مبعوثاً رئاسياً خاصاً للعلاقات مع قيرغيزستان. وكُلِّفَ روشايلو بتمثيل موسكو في اتصالاتها مع الحكومة والمعارضة في قيرغيزستان، وإجراء مشاورات بشأن التطورات وإمكانية تحقيق الاستقرار. ويثبت تعيين روشايلو أن الكرملين كان عازماً على تفعيل سياسته تجاه بيشكيك، من بين سبل أخرى من خلال محاولة التأثير في سياسة التوظيف التي تتبعها الحكومة القرغيزية، بحيث تخدم مصالح موسكو[١١٢] .

وفي غضون ذلك، أصدرت الحكومة القرغيزية في ٣ أيار ٢٠١٠، قائمة بأسماء مسؤولين سابقين وآخرين مطلوبين، بسبب بإطلاق النار على المدنيين في ٧ نيسان من العام نفسه، بتهمة الفساد أو جرائم أخرى، وتم عرض مكافآت لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليهم. وكان من بين الأفراد المدرجين في القائمة أوسينوف، وثلاثة من أشقاء باكييف، ومكسيم نجل باكييف، والعديد من نواب رئيس الوزراء. فضلاً عن ذلك، وقعت أوتونباييفا مرسومًا في ٤ أيار ٢٠١٠ يقضي بتجريد باكييف من حصانته الرئاسية، مما فتح الطريق أمام اعتقاله ومحاكمته، وأوضحت الحكومة المؤقتة أن باكييف بقتل المدنيين قد "انتهك مبادئ الحصانة الرئاسية" ، وقد أكد باكييف أن حراسه لم يطلقوا النار ، إلا

بعد أن بدأ المتظاهرون بإطلاق النار على مكاتبه. وأعلنت روزا أوتونباييفا في الوقت نفسه أنها ستشغل منصب رئيس الجمهورية حتى إجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول ٢٠١١ [١١٣].

شهدت قرغيزستان توترات عرقية بين الشمال والجنوب. فبحلول ٧ حزيران ٢٠١٠، اندلعت اشتباكات عرقية بين الطائفتين القرغيزية والاوزبكية ، بسبب أغتيال أوبيك ميرسيديكوف Oybek Mercedikov ، وهو رجل أعمال محلي "سيء السمعة"، مع ثلاثة من رفاقه. ويُزعم أن ميرسيديكوف، المعروف باسم "كورا ('الأسود') أوبيك"، كان مقرباً من عائلة باكييف. وبعد يومين، وقع شجار بين الشباب القرغيزي والشباب الأوزبكي القرغيزستاني في كازينو في أوش. وأدى ذلك على الفور إلى إشعال مواجهة كبرى، التي سرعان ما امتدت إلى جلال آباد والمنطقة المحيطة بها، وانزلقت إلى موجة من سفك الدماء و"الاغتصاب" والتعذيب ، مما اسفر عن سقوط مئات من الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن[١١٤].

وكانت الأزمة قد "غمرت" الحكومة المؤقتة في البداية، لكنها اتخذت بعد ذلك خطوات لاستعادة السيطرة على الوضع. ففي ١٢ حزيران ٢٠١٠، أصدرت مرسوم طوارئ يمنح قوات الأمن الحق في استخدام "القوة المميتة". وشملت الإجراءات الأخرى التعبئة الجزئية للجيش، وتشكيل مجموعات الدفاع عن المواطنين، وأشارت معظم التقارير إلى أن الغالبية العظمى من الضحايا كانوا من العرق الأوزبكي. ونتيجة لذلك، بدأ الالاف بالنزوح منهم عبر الحدود إلى أوزبكستان في ١٤ حزيران ٢٠١٠، ووصل عددهم ما يقرب ٧٥ ألف لاجئ ؛ ارتفع هذا الرقم لاحقًا إلى ١٠٠٠٠٠،وكان أكثر من ٩٥% من اللاجئين هم من النساء والأطفال والمسنين والجرحى[١١٥] .

ومع خروج أعمال العنف في جنوب قيرغيزستان عن نطاق السيطرة في حزيران ٢٠١٠، ناشدت الحكومة المؤقتة المجتمع الدولي التدخل لوقف القتال، لانَّ السلطات القرغيزية لم تكن قادرة على احتواء الموقف، ودعا القائم بأعمال روسيا بشكل خاص إلى التدخل عسكريا، لكن موسكو رفضت هذا الطلب علانية، ونقل عن متحدثة باسم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف قولها "أنَّ روسيا ليست مستعدة لإرسال قوات إلى قرغيزستان في ظل هذه الظروف، لكنها سترسل مساعدات إنسانية"[١١٦].

لم تكن روسيا غير مستعدة للالتزام بالتدخل فحسب، بل أثبتت منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة موسكو أيضاً أنها غير مستعدة للتدخل. وفي نهاية المطاف، وافقت روسيا على تقديم بعض المعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية، وتعزيز أمن منشآتها العسكرية في قيرغيزستان. ويبدو أن روسيا كانت تقيد مشاركة المجتمع الدولي في أزمة قيرغيزستان، سواء في سياق الأمم المتحدة أو في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[١١٧] .

في غضون ذلك، بدأت حدة "العنف" في جنوب قيرغيزستان بالتراجع في ١٦ حزيران ٢٠١٠، وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام لأرسال المساعدات الإنسانية، لكن التقارير وردت من وكالات المعونة الدولية تبين باستمرار أعمال "العنف"، التي تُرتكب في المقام الأول ضد أفراد الأقلية الأوزبكية[١١٨] .

ومن هذا المنطلق، دعا المجتمع الدولي في تموز ٢٠١٠ إلى إجراء تشكيل لجنة للتحقيق بأعمال "العنف" التي سبق أنَّ وقعت في حزيران ٢٠١٠، وكانت الأمم المتحدة بطيئة في الرد على هذه الأزمة، ومساهمتها في لجنة التحقيق في قيرغيزستان، اقتصرت على تقديم التوجيه بشأن اختصاصاتها[١١٩]. وبالفعل تشكلت اللجنة برئاسة الدكتور كيمو كيلجونين، البرلماني الفنلندي والممثل الخاص للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتألفت اللجنة من سبعة أعضاء رشحتهم الدول والمنظمات الدولية، ولكنهم عملوا بصفتهم الفردية، وكانت المنظمات الدولية، والحكومات المانحه تدعمهم[١٢٠].

أصدرت اللجنة تقريرها في بيشكيك، وأكد على فشل الدولة في حماية مواطنيها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في وصف أفعال الدولة أنها "جرائم ضد الإنسانية". فضلاً عن ذلك، انقسمت توصيات لجنة التحقيق في قيرغيزستان إلى فئتين: المساءلة والمصالحة. وحثت الفئة الأولى الدولة على "إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة في الجرائم، دون الإشارة إلى الانتماء العرقي للجناة المزعومين، وضمان توافق الملاحقات القضائية مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة". وأوصت بإدراج الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي. ودعت الفئة الثانية إلى المصالحة عبر الالتزام بدولة متعددة الأعراق، بدلاً من دولة مبنية على سيادة "الأمة الاسمية". ودعت لجنة التحقيق في قيرغيزستان إلى المزيد من الإدماج، والاعتراف الثقافي وسياسات الدولة التي تضمن المساواة الحقيقية لجميع المواطنين[١٢١].

تقبل الرئيس والحكومة بعض الانتقادات، لاسيما في مجال سيادة القانون، لكنهما رفضا وصف أعمال العنف أنها "جرائم ضد الإنسانية"، وعدّوا التقرير "متحيزا"، إذْ صور جانبا واحدا على أنه "ضحية" والآخر على أنه "الجاني". وكان موقف بيشكيك هو أنه بدلاً من أن يكون التقرير خطوة نحو المصالحة، فإنه قد يكون له "تأثير استفزازي"، وحذر نائب رئيس الوزراء جانتورو ساديبالدييف من أن التقرير قد يؤدي إلى مزيد من الاشتباكات العرقية، لكن البرلمانيين ردوا بأكثر" قسوة"، ورفض جميع الممثلين المنتخبين الاعتراف بشرعية اللجنة، واستنتاجات التقرير. وفي هذه المناقشة، وجدت الرئيسة روزا أوتونباييف نفسها بين المطرقة والسندان، وألقت لجنة التحقيق في قيرغيزستان اللوم على الحكومة التي قادتها وعليها شخصياً، وتعرضت لانتقادات شديدة من السياسيين المحليين[١٢٢] .

وفي هذا الوقت شارفت مدة ولاية الحكومة المؤقتة على الانتهاء، وتم حلها بعد إجراء الاستفتاء، وحدد موعد الانتخابات البرلمانية في العاشر تشرين الأول ٢٠١٠. ومن هنا برز العامل الروسي بشكل أكثر في الحملة الانتخابية، وتنافست الأحزاب الرئيسة في التأكيد على "علاقاتها" مع النخبة السياسية الروسية، والوعد بآفاق جيدة للعلاقات القرغيزية الروسية(١٢٣) .

قررت روسيا في نهاية أيلول ٢٠١٠ التدخل في الحملة بشكل مباشر، واختارت المرشح المفضل بوضوح،هو فيليكس كولوف، الذي كان رئيساً للوزراء في عهد باكييف، ونائباً للرئيس في عهد أكاييف. ومن بين المتنافسين الرئيسيين، كان كولوف، وهو جنرال ميليشيا، كان يتمتع بعلاقات قوية مع المؤسسة الأمنية الروسية، وحظي كولوف باستقبال متلفز من الرئيس ميدفيديف الذي قال "إن روسيا كانت مراقباً مهتماً في الانتخابات، ومستعدة لرؤية حكومة قوية ومسؤولة وموثوقة في قيرغيزستان"(١٢٤).

وفي غضون ذلك، بدأت الانتخابات، وكانت "مفاجأة" للخبراء "وخيبة أمل" لروسيا، وعلى نحو غير متوقع، جاء حزب "آتا جورت" في المركز الأول في التصويت، اذْ حصل على ٨.٧% من الأصوات. وجاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي في المركز الثاني بنسبة ٧.٨%، ولم يسفر دعم موسكو لكولوف عن النتائج التي كانت تأمل فيها. واستغرق الأمر شهرين حتى توصل الفائزون إلى اتفاق بشأن تشكيل الائتلاف الحاكم في منتصف كانون الأول ٢٠١٠، وتوصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي و"آتا جورت" إلى تسوية، فقاما بتوزيع الحقائب الوزارية، ومناصب حكام الأقاليم فيما بينها. وتم تعيين أتامباييف رئيسًا للوزراء، وأصبح بابانوف نائبه الأول، والرئيس المشارك للتعاون الحكومي الدولي بين قيرغيزستان وروسيا، وتم انتخاب ممثل عن "آتا جورت" رئيسًا للبرلمان، وتم الإعلان عن التعاون المتزايد مع روسيا بوصفها أحد العناصر الأساسية لبرنامج التحالف(١٢٥) .

أصبح تقييم روسيا لترتيبات السلطة الجديدة في بيشكيك "متفائلاً بحذر". فتم تخصيص الحقائب الرئيسة في مجالات السياسة الخارجية، والأمن، والاقتصاد لأفراد على دراية بالنخبة الروسية، وموالين إليها تماماً. وكان أتامباييف، على وجه الخصوص، يتمتع بخبرة العمل بوصفه رئيس للوزراء منذ عام ٢٠٠٧، ونائب لرئيس الحكومة المؤقتة، ويعتقد أن أتامباييف كان يتمتع بعلاقة عمل جيدة مع بوتين، وكان يُنظر إليه على أنه خيار جيد إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، زار أتامباييف روسيا في نهاية كانون الأول ٢٠١٠، ووعد بالتوصل إلى حل سريع لجميع القضايا الثنائية الكبرى. ولتشجيع تشكيل حكومة جديدة، في المقابل وافقت موسكو على إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات النفط إلى

قيرغيزستان منذ بداية عام ٢٠١١، إلا أنها أوضحت في الوقت نفسه، أنها تتطلع إلى خطوات عملية وتنازلات من جانب بيشكيك لروسيا(١٢٦) .

وسرعان ما تبين لروسيا أنَ أداء الحكومة الجديدة مشكوك فيه بشأن حل القضايا المهمة لموسكو، فضلاً عن ذلك، يبدو أن بعض أعضائها كانت لديهم حسابات سياسية، ومصالح تجارية مختلفة تماماً عن التوقعات الروسية. ففي شباط ٢٠١١، قررت روسيا أن الوقت قد حان لممارسة بعض الضغوط على بيشكيك، وأعادت فرض رسوم التصدير على صادراتها من النفط. ومن زاوية أخرى، واجه الائتلاف الحكومي أزمته الأولى، التي أثارتها مزاعم بتورط بابانوف في هجوم على شركة ميجاكوم، وهي شركة روسية للهاتف المحمول والاتصالات. وزعم حزب "آتا جورت" أنه غاضب من سوء سلوك بابانوف، وهدد بمغادرة الائتلاف، وطالب بإقالة أتامباييف وبابنوف، لذا بدأت مناقشة فكرة عزل أوتونباييفا والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة(١٢٧).

وفي مواجهة احتمال اجتياح قيرغيزستان لموجة جديدة من عدم الاستقرار السياسي، قدمت روسيا دعمها لحكومة أتامباييف. وتم الترتيب لزيارة رئيس الوزراء إلى موسكو، وتنازلت روسيا عن رسوم التصدير مرة أخرى، مما أدى إلى خفض حجم التسليمات لمنع قيرغيزستان من إعادة بيع النفط إلى طاجيكستان. فضلاً عن ذلك، تم صرف اعتماد بقيمة ٣٠ مليون دولار إلى بيشكيك. ومرة أخرى، قدم أتامباييف، وعودًا سخية لحل المخاوف الروسية. وتجنبت الحكومة الائتلافية الانهيار(١٢٨)

الخاتمة

يتضح لنا من خلال هذهِ الدراسة أن روسيا الاتحادية قد اولت أهمية كبيرة لما كان يحدث من تطورات سياسية في قرغيزستان منذ عام ٢٠٠٥، بسبب انتشار مايعرف بالثورات الملونة في الدول المجاورة لروسيا. وقد استعملت روسيا وسائل عدة للتدخل في الشأن الداخلي القرغيزي، منها انشاء قواعد عسكرية فيها، أو استعمال منظمة الأمن الداخلي كأداة للضغط على الحكومة القرغيزية ، او عبر الوسائل الاقتصادية، لأن الحكومة الروسية كانت تدرك مدى حاجة قرغيزستان للمساعدات الروسية، بسبب مشاكلها الاقتصادية. ويظهر انَّ روسيا كانت تدرك أنَّ هذهِ وسيلة تبدو فعالة جداً، لاسيما أنَّ المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لقرغيزستان كانت لاتقارن بما قدمته روسيا لها.

وتبين لنا ايضاً انَّ الحكومة الروسية كانت حذرة جداً في تدخلها بالشان الوضع القرغيزي، وفظلت في بعض الأحيان أنَّ تمارس ضغطوها عليها عبر منظمة الأمن الجماعي، كي لا تثير استياء الشعب القرغيزي، ولا تظهر للعالم

وكأنها دولة تتدخل بالشؤون الخارجية للدول الأخرى، بل أنها رفضت في بعض الأحيان ارسال جنودها إلى قرغيزستان للمساهمة في قمع الثورات فيها.

الهوامش :

(١) تقع قيرغيزستان على امتداد الحدود الشرقية لمنطقة آسيا الوسطى، تحدها من الشمال كازاخستان، ومن الشرق الصين الشعبية، ومن الجنوب الغربي الصين الشعبية وطاجيكستان، ومن الغرب أوزبكستان،وعاصمتها بشكيك، وتعد اللغة القرغيزية الرسمية فيها، وهي لهجة ذات أصول تركية تكتب باللغة الروسية ، وتبلغ مساحتها (١٩٨,٥٠٠) كم ، وبلغ عدد سكانها مايقارب٥.٦٠٤.٢١٢ نسمة، منهم قرغيز (٦٤.٩)%، وأوزبك (١٣.٥)%، (١٢.٥)% روس، (١.١)%، دونغان،(١)% والايغور،(١)% الاوكرانيون، و(٥.٧)% عرقيات أخرى. وتأتي الديانة الاسلامية في هذهِ الجمهورية في المرتبة الأولى بنحو (٧٥%)، ثم الارثوذكسية بنسبة ٢٠% ، فضلاً عن لمعتقدات أخرى تعتنقها بعض الأقليات. وتمتلك قيرغيزستان موارد طبيعية مهمة، مثل الذهب، ويوجد فيها ايضاًالاثمد(حجر الكحل) والفحم والزئبق والتنجستن واليورانيوم والزنك، وكميات قليلة من النفط والغاز الطبيعي، تستعمل ايضاً للاستهلاك المحلي. للمزيد ينظر : وهيبة إيمان عبد الله، استراتيجية روسيا في السيطرة على آسيا الوسطى ومستقبل رابطة الدولة المستقلة CIS، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر ، ٢٠١٨،ص ١٨–١٩؛ تركستان بين الدب الروسي والتنين الصيني، ط ١، قسم البحوث والدراسات (دار الدعوة)،١٩٩٣، ص ٨٤.

(٢) للمزيد ينظر:

Urmat Ryskulov, Political instability, revolution: Comparison between Kyrgyzstan and Georgia, International Black Sea University, Tbilisi, Vol. 4, Iss. 2, Pp. 97-112

(٣) سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه دول آسيا الوسطى (الواقع والمستقبل)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد –العراق، ص ١٩٦.

(٤) مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة النجف الاشرف ، العدد ١٨، ط١ ، ٢٠١٦، ص ٢٢–٣٢.

(٥) للمزيد ينظر:

Yasar SARI, Foreign Policy of Kyrgyzstan under Askar Akayev and Kurmanbek Bakiyev, , Autumn 2012, Volume XVII, Number 3, Pp. 131-150.

(6) *Ibid,P.138.*

(٧) **فلاديمير بوتين:** سياسي روسي، ولد في ٧ تشرين الأول ١٩٥٢ في لينيغراد، درس كلية الحقوق وتخرج فيهاعام ١٩٧٥، وأدى خدمة العسكرية في جهاز أمن الدولة ، وعمل في جمهورية المانيا الشرقية للمدة ١٩٨٥–١٩٩٠، وتولى منصب مساعد رئيس جامعة لينيغراد للشؤون الخارجية منذ عام ١٩٩٠، تم أصبح مستشاراً لرئيس مجلس لينيغراد، وتولى

منصب رئاسة لجنة الاتصالات الخارجية في سانت بطرسبورغ في عام ١٩٩١، ومن ثم تولى منصب نائب الأول لرئيس حكومة مدينة سانت بطرسبورغ منذ عام ١٩٩٤، ومن ثم اصبح نائباً لمدير الشؤون الإدارية في الرئاسية الروسية في عام ١٩٩٦، واصبح نابئاً لمدير ديوان الروسي ورئيساً لإدارة الرقابة العامة في عام ١٩٩٧، ومن ثم عين في عام ١٩٩٨ مدير لجهاز امن الفيدرالي في روسيا الاتحادية ، وبعدّها تولى منصب أمين مجلس الأمن في روسيا عام ١٩٩٩، ثم أصبح رئيساً لحكومة روسيا الاتحادية باختيار من الرئيس بوريس يلتسن بالوكالة ، وبعد استقالة يلتسن انتخب في ٢٦ اذار ٢٠٠٢ رئيساً لجمهورية ينظر إلى : قاسم دحمان ، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز ، ط١ ، لندن ، ٢٠١٦، ص ٦٥.

(٨) **كومنولث الدول المستقلة :** وهي منظمة إقليمية أنشأت عام ١٩٩١ عندما بدأ الاتحاد السوفيتي بالانهيار، وتكون أعضاؤها من رابطة من الجمهوريات السوفيتية السابقة ترأستها روسيا، وفي بعض الأحيان يشار إليها باسم الكومنولث الروسي ينظر:

Sarah Fisher, Sovereign democracy : Russia's response to the color revolutions, Theses , College of Arts & Sciences, University of Louisville,2014,P.2

(٩) لبنى خميس مهدي، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العدد ٥٨، ٢٠١٧، ص ١٤٩.

(١٠) **منظمة معاهدة الأمن الجماعي:** هي تحالف عسكري حكومي دولي في اوراسيا، تأسست في ١٥ أيار ١٩٩٢، وضمت روسيا وقيرغيزستان وأرمينيا وكازخستان وطاجيكستان واوزبكستان ، وبعد المشاورات والاتفاقات بين الأطراف في المعاهدة، اعتمد رؤساء الدول، في الذكرى العاشرة لتوقيع المعاهدة معاهدة قرار بشأن إنشاء جديد هيكل مكتمل لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO). وتم دمج ميثاق المنظمة والاتفاق الجديد بشأن وضعها القانوني في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٢. وبعد تصديق جميع الدول الأعضاء، دخل ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي حيز التنفيذ في ١٨ أيلول ٣٠٠٣، وتضمنت أهداف المنظمة تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين، والدفاع على أساس جماعي عن استقلال الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وسيادتها، والأولوية في تحقيق هذه الغايات تعطى للوسائل السياسية، تعمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي على تعزيز تشكيل نظام عالمي عادل وديمقراطي على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام للمزيد ينظر إلى:

Nikolai Bardyuzha,"The Collective Security Treaty Organization: A Brief Overview', In: IFSH (ed.), OSCE Yearbook 2010, Baden-Baden 2011, Pp. 339-350.

(١١) لبنى خميس مهدي، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(١٢) تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ ١١ أيلول ٢٠٠١ إلى سلسلة من الهجمات "الإرهابية"، تقودها أربعة فرق تابعة لتنظيم القاعدة، وجهت لتصطدم باهداف محددة، اذِ نجحت ثلاثة طائرات، وهي

طائرات ركاب تابعة لشركة" امريكان إير لايتر" وهاجمت برج التجارة العالمي، وبعد دقائق معدودة اصطدمت طائرة أخرى من الطائرة الأولى نفسها كانت قادمة من واشنطن إلى لوس انجلس بالمبنى الثاني لمركز التجارة العالمي، واحترقت داخله، ولم يمضِ وقت قليل حتى هاجمت طائرة ثالثة تجارية جزء من مبنى وزارة الدفاع الامريكية، بينما سقطت الطائرة الرابعة، بعد أنَّ استطاع ركابها السيطرة عليها من يد الخاطفين لتغيير اتجاهها، مما أدى إلى سقوطها وانفجارها في نطاق أراضي بنسلفانيا. ان هذهِ الهجمات غير مسبوقة لمركز الثقل الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية، والمتمثل بابرج التجارة العالمي، ولمركز ثقلها العسكري المتمثل بوزارة الدفاع الامريكية،و تسببت تلك الاحداث من مقتل اكثر من ثلاثة الاف من مختلف الجنسيات، وسببت خسائر مادية وصلت قرابة مئات المليارت من الدولارات، للمزيد ينظر: جغلول زغدود، حقوق الانسان وسياسة الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،٢٠١١، ص ١١٥؛ كرار حيدر سالم السعيدي، المتغيرات السياسية الدولية المعاصرة ما بعد الحرب الباردة ، ط ١، بغداد ، ٢٠٢٢، ص ١٨٧.

(13) *Abdalla Moh'd Dyab Alnouimat, The Influence of the Location and Wealth of Central Asian Countries on the Relationship with Countries of the Worldr (Russia, China, the United States of America) (1992-2013), Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 48, No. 3, 2021.P.524.*

(14) *Yasar Sari, Op.Cit,P.140.*

(15) *Ibid.*

(16) *Ibid.*

(17) *NATO Strategic Communications Centre of Excellence, US Transit Center at Manas, Cited in: https://stratcomcoe.org/cuploads/pfiles/manas_transit_center.*

(18) *Donnacha O Beachain and Abel Polese, (eds)., The Colour Revolutions in the Former Soviet Republics: Successes and Failures,Routledge Contemporary Russia and Eastern Europe Series: 23 (London; New York:Routledge, 2010), pp. 30-44.*

١٨) للمزيد من انتخابات ٢٠٠٢ في قرغيزستان ينظر:

JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,P.18.

(19) *Katherine T. Hinkle, RUSSIA'S REACTIONS TO THE COLOR REVOLUTIONS, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS IN SECURITY STUDIES (EUROPE AND EURASIA), 2017,P.*

(20) *Quoted in: Malina Kaszuba, COLOR REVOLUTIONS AS A THREAT TO SECURITY OF THE RUSSIAN FEDERATION. AN ANALYSIS OF RUSSIAN PERSPECTIVE, Torun Interna onal Studies, 2021, No. 1 (14), P.84.*

(21) *Talaibek Koichumanov,, Otorbayev, Joomart (eds.), Kyrgyzstan:The Path Forward ,Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center, Silk Road Paper, 2005,Pp.15-16.*

(٢٢) اكتسب اكاييف صلاحيات واسعة، إذْ عمل على تحديد هيكل الحكومة، وتعيين شخصيات رئيسة مختلفة، أختلف إلى حد ما عن العشائر الحاكمة التي هيمنت على هياكل السلطة في قيرغيزستان خلال الحقبة السوفيتية، وعزز سلطته تدريجياً عبر إعطاء أولوية لتعين زمرته الحاكمة على التحالف الاوسع، والتجمعات القائمة على الشخصية، والأهم من ذلك أنّ ادارته كانت مليئة بالشماليين، واختار من المنطقة الشمالية بيشكيك عاصمة ومركزاً للسياسة والاعمال، بينما شعر زعماء الجنوب على نحو متزايد أنهم مهمشون من الصلاحيات كافة، وشعروا سكانها بشكل خاص بمستويات عالية من الاضطراب الاقتصادي، في حين واجه اكاييف مشكلة رئيسة لحكمه ،وهي الرغبة في عدم تجنب مفهوم المحسوبية، وكان أكبر أخطائه هو "أغتصاب" عائلته للسلطة، وهذا ماوصفه عالم السياسة المعروف مارس ساريف أن عائلة أكاييف سيطرت على أكثر الاعمال التجارية ربحية في البلاد، لاسيما الكحول والنفط والغاز ومواد البناء، واعتقد أكاييف أنه مدعوماً من عشيرته الشماليين، لكنه فشل في السيطرة على أقاربه، ولم يستطعِ اكاييف مقاومتهم، فضلاً عن ذلك، فأن بلادهم لديها مستوى عالٍ من الفساد،وعدد كبير من المسؤولين الفاسدين، ونتيجة لذلك شهدت قيرغيزستان ركوداً تدريجياً في الإصلاحات السياسية، وبدأت أتجاه الإصلاحات الديمقراطية تميل نحو الاستبداد، وأصبحت "جزيرة الديمقراطية في آسيا الوسطى" أكثر سلطوية، لاسيما بعد اعتماد الدستور الجديد، لذا ظلت التوترات بين السلطة التنفيذية والبرلمان قائمة، والتدهور الاقتصادي المستمر، ومزاعم الفساد من المقربين من اكاييف كانت من أهم القضايا للمزيد ينظر:

Donnacha O Beachain and Abel Polese, (eds.)The Colour Revolutions in the Former Soviet Republics: Successes and Failures,Routledge Contemporary Russia and Eastern Europe Series: 23 (London; New York:Routledge, 2010), pp. 30-44.

(23) *JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU, POST-SOVIET COLOURED REVOLUTIONS: AN ANALYSIS OFKYRGYZSTAN'S TULIP REVOLUTION, IN THE PARTIAL FULLFILMENT OF THE REQUIRMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF SIENCE in EURASIAN STUDIES,2008,Pp.36-37.*

(24) *Donnacha Ó Beacháin, Abel Polese,Op.Cit,Pp.30-44.*

(25)*JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,P.,37.*

(26) *Sarah Fisher, Sovereign democracy : Russia's response to the color revolutions College of Arts & Sciences, Theses, University of Louisville,2014,P.13.*

(٢٧)لبنى خميس مهدي، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(28) *JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,P,P.62.*

٢٩)لبنى خميس مهدي، المصدر السابق، ص ١٥٠

(30) *JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,P.41.*

(٣١) **اسكار اكاييف:** سياسي وعالم قيرغيزستاني، أول رئيس لجمهورية قيرغيزستان، ولد في تشرين الثاني١٩٤٤، في كيزيل بيراك في منطقة كيمين في أقليم تشوي،حصل على شهادته الجامعية في عام ١٩٦٨. حاضر في لينينغراد، وفي فرونزي للمدة ١٩٧٢ -١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٧ تم انتخابه نائبًا للرئيس، ومن ثم رئيسًا لأكاديمية العلوم القيرغيزية

(الأكاديمية الوطنية للعلوم حالياً) عام ١٩٨٩. ومن ثم انتخب نائباً للشعب في مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان السوفييتي) في عام ١٩٨٩. واصبح اكاييف في عام ١٩٩٠أول رئيس لقيرغيزستان، ومن ثم انتخب لولاية ثانية في ١٩٩٥، وعزز صلاحياته الواسعة النطاق من خلال استفتاء عام ١٩٩٦. واستطاع اكاييف أن يحصل على ولاية ثالثة في عام ٢٠٠٠ في انتخابات رئاسية مثيرة للجدل إلى حد كبير. وقد شوهت ولاية أكاييف الثالثة بعد اتهامها بالفساد وسوء الإدارة إلى أنَّ قدم استقالته في اذار ٢٠٠٥ من خلال ما سمي بثورة التوليب ينظر:

Rafis Abazov,Op.Cit,Pp.59-61.

([32])*JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,Pp29-30.*

([33]) Ibid.

([34])*JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,Pp29-30.*

([٣٥]) **روزا أوتونباييفا**، سياسية ودبلوماسية قيرغيزية، وُلدت عام ١٩٥٠ في مدينة فرونزي (بيشكيك حاليًا)، وتخرجت في جامعة موسكو الحكومية عام ١٩٧٢. وعملت أستاذة في جامعة قيرغيزستان الحكومية (نيشنا) للمدة ١٩٧٥ -١٩٨١، وشغلت منصب سكرتيرة لجنة مدينة فرونزي للحزب الشيوعي لجمهورية قيرغيزستان الاشتراكية السوفياتية للمدة ١٩٨١ - ١٩٨٦. وعملت نائبة لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرة خارجية قيرغيزستان للمدة ١٩٨٦ -١٩٨٨. وشغلت منصب السكرتير العام لرئيس اللجنة الوزارية المعنية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة١٩٨٩ إلى ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢، عادت أوتونباييفا إلى قيرغيزستان وعُينت رئيسة للوزراء ووزير الشؤون الخارجية ، وفي المدة ١٩٩٢ -١٩٩٤، شغلت منصب أول سفيرة لقيرغيزستان في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وبعدها أصبحت نائبة الممثل الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عام ٢٠٠٢. ولعبت أوتونباييفا دورًا رئيساً في صياغة السياسات الخارجية للجمهورية، لاسيما في أوائل التسعينيات، وفي بناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى. واسهمت على نطاق واسع في تعزيز الصورة الديمقراطية للجمهورية في العالم الغربي. عدت أوتونباييفا واحدة من المرشحين المحتملين لتولي منصب رئيس الوزراء، لكنها لم تحظَ بالتأييد بسبب انتقادها لسياسات الحكومة القرغيزية. ينظر:

Rafis Abazov, Historical Dictionary of Kyrgyzstan, Published in the United States of America,2004,Pp.206-207.

٣٦) **كولوف فيليكس:** سياسي قيرغيزي. ولد في عام ١٩٤٨ في ندينة فرونزي شمال قيرغيزستان، وتخرج في مدرسة الشرطة العليا في أومسك التابعة لوزارة الشؤون الداخلية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (روسيا) عام ١٩٧١. بدأ حياته المهنية بوصفه ضابط شرطة ميداني، لكنه سرعان ما ترقى في رتبة الشرطة إلى منصب وزير الشؤون الداخلية في قيرغيزستان. لعب دورًا حاسمًا خلال مدة حكم انقلاب عام ٢٠٠١. وفي عام ١٩٩٢ أصبح نائباً لرئيس جمهورية قيرغيزستان، ثم أصبح في المدة ١٩٩٧ -١٩٩٨، وزيرًا للجنة الأمن القومي (لجنة الأمن القومي سابقًا). وفي عام ١٩٩٩، أقيل من منصبه بتهمة الفساد وقُدم إلى المحكمة. بعد إقالته انضم إلى المعارضة، وأسس حزب أر ناميس. حاول العودة إلى الحياة السياسية الوطنية من خلال عضويته في مجلس النواب، لكنه خسر الانتخابات البرلمانية في

شباط ٢٠٠٠. وشارك في الانتخابات الرئاسية بالشراكة مع أوموربيك تيكييف في الانتخابات الرئاسية، ولكنهما حصلا معاً على ٣٩% فقط من الأصوات. في عام ٢٠٠١، أُلقي القبض على كولوي وحُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم الفساد التي أنكرها باستمرار، وفي عام ٢٠٠٣ تم أختياره بوصفه واحد من أكثر ٢٠ سياسيًا مؤثرًا في الجمهورية.
Ibid,P.168.

(٣٧) **حزب أر ناميس (الكرامة):** منظمة تأسست في بيشكيك وتم تسجيلها لأول مرة في ١٩ آب ١٩٩ تحت شعار الكرامة، والنظام، والرخاء، وسرعان ما أصبحت على الفور واحدة من أكثر تنظيمات المعارضة نشاطًا في البلاد. أسسها فير كلوف في عام ٢٠٠٠ من أجل توحيد قوى المعارضة من أجل الانتخابات البرلمانية في عام٢٠٠٠. وأعلن الحزب في برنامجه السياسي، أنه سيحارب الفساد والفقر واستعاد النظام والازدهار ،وأنه سيشارك في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٠، لكنه لم يتمكن من الفوز بأي معقد في البرلمان، وأدعى نشطاء الحزب أن الفشل كان بسبب التدخل من المسؤولين الحكوميين والتلاعب في الانتخابات، وعلى أساس ذلك، تعرض الحزب عام ٢٠٠١، إالى ضربة قاسية عندما القي على رئيسه فيليكس بتهمة التزوير وحكم عليه بالسجن سبعة سنوات .

Rafis Abazov, Op.Cit,P.75.
(38) *JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,Pp29-30.*
(39) *Donnacha O Beachain and Abel Polese,(eds.), The Colour Revolutions in the Former Soviet Republics: Successes and Failures,Routledge Contemporary Russia and Eastern Europe Series: 23 (London; New York:Routledge, 2010).,p.52.*
(40)*Julia Gerlach, Color Revolutions in Eurasia, Institute for East-European Studies Freie Universität Berlin Germany,2014,P.13.*
(41)*JYLDYZBEK JOLDOSHBEK ULU,Op.Cit,P.31.*

(٤٢) صحيفة الانباء، ١٧ آب ٢٠١١.

(43) *Mathijs Pelkmans, On transition and revolution in Kyrgyzstan, Published in Focaal – Journal of Global and Historical Anthropology, Issue 46:Pp.11-12.*
(44) *Matthew Stein, Revolutions of Kyrgyzstan Timeline: An Open Source Look at Key Events, Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth, ,P.3.*

(٤٥) نقلاً عن : صحيفة الانباء، المصدر السابق.

(46) *Julia Gerlach,Op.Cit,P.17.*
(47) *Donnacha 6 Beachain, Abel Polese,Op.Cit,p.56.*
(48)*Ibrahim Warde,Op.Cit,P.17.*
(49) *New York Times, March 24,2005.*

(١) **عظيمبيك كنازاروف:** سياسي قيرغيزي، ولد في عام ١٩٥٦ في منطقة جلال آباد ، تخرج في كلية الحقوق في طشقند (أوزبكستان) وكلية الحقوق في جامعة قيرغيزستان الحكومية (الوطنية)،وعمل للمدة ١٩٨٤ -١٩٩١ في محكمة المقاطعة في جاني جول تايون (أكسي رايون حاليًا). وفي المدة ١٩٩١ -١٩٩٦ عمل محققًا ومحققًا أول في مكتب جلال آباد للنشر، وعين في المدة ١٩٩٧ - ١٩٩٩ قاضيًا في محكمة مقاطعة أوك تيابرسكي في بيشكيك. وفي عام ٢٠٠٠ انتخب

قاضياً في محكمة مقاطعة أوكتيبرسكي فيالمدينة نفسها . للمزيد ينظر: *ABAZOV,Op.Cit,Pp.90-91.*

(51) *Jim Nichol,Op.Cit.P.2.*

(52)*Stefanie Ortmann, Diffusion as discourse of danger: Russian self- representations and the framing of the Tulip Revolution, Vol. 27, Nos. 3-4. September-December 2008,P.370.*

(53)*Jim Nichol,Op.Cit,P.3.*

(54) Jim Nichol,Op.Cit.P.7.

(55) *Sarah Fisher, Sovereign democracy : Russia's response to the color revolutions, Theses College of Arts & Sciences, University of Louisville,2014,Pp.13-14.*

(56) *Yasar SARI,Op.Cit,P.142.*

(٥٧) **منظمة شنغهاي للتعاون:** تأسست في ١٥ حزيران ٢٠٠١ ، إلا أن بدايتها تعود إلى عام ١٩٩٦، حين بادرت الصين بتشكيل منظمة شنغهاي مع دول الجوار (روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان)، إذ كان الدافع الأمني الهدف الأساس لانشاء هذهِ المنظمة، وهو القضاء على الحركة التحريرية الإيغورية المسلمة ، وتصفية ما تسميه دول المنظمة بالحركات الأصولية الإسلامية في المنطقة ، وحل الخلافات الحدودية ، والاتفاق على إجراءات ثقة في المجال العسكري لتخفيف التوتر في المناطق الحدودية أيضاً. للمزيد ينظر: عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية ، العدد ١٢، جامعة الجزائر، ٢٠١٥، ص ٩٦.

(58) *Yasar SARI,Op.Cit,P.142.*

(59) *Jim Nichol, Kyrgyzstan and the Status of the U.S. Manas Airbase: Context and Implications, Specialist in , July 1, 2009,P.3.*

(60) *Katherine T. Hinkle,Op.Cit.P.46.*

(٦١) **قاعدة K2 الجوية:** هي قاعدة سوفيتية سابقاً، تبعد حوالي ٢٠٠ كم عن الحدود في أفغانستان. استعملها الأمريكيون منذ أواخر ٢٠٠١ لتقديم الاسناد الجوي في أفغانستان. كان يتمركز فيها مايقرب ١٠٠٠ عسكري أمريكي قبل أن تلغي أوزباكستان اتفاقية استعمالها مع واشنطن أواخر ٢٠٠٥. ينظر: وهيبة إيمان عبد الله ، استراتيجية روسيا في اليسطرة على آسيا الوسطى ومستقبل رابطة الدول المستقلة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ٥١.

(62)*Jim Nichol,Op.Cit,P.5.*

(63) *John Heathershaw, The Tulip Fades: "Revolution" and Repercussions in Kyrgyzstan, Volume 17, No 2 (March-April 2007),P.*4

(64) *Alisher Khamidov, THE BASE OF CONTENTION: KYRGYZSTAN, RUSSIA AND THE U.S. IN CENTRAL ASIA (2001-2010), A dissertation submitted to Johns Hopkins University in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,2011,P.13.*

(65) *Jim Nichol,Op.Cit,P.5.*

(66) *Yaşar SARI ,Op.Cit,P.143.*

(67)*Alisher Khamidov,Op.Cit.P.13.*

(68) *Jim Nichol,Op.Cit,P.5.*
(69) *John Heathershaw,Op.Cit,P.4.*
(70)*Alexander Kupatadze, Organized crime before and after the Tulip Revolution: the changing dynamics of upperworld underworld networks, Vol. 27, Nos. 3–4, September–December 2008, P.288.*
(71) *Jim Nichol,Op.Cit,P.6.*
(72) *Katherine T. Hinkle ,Op .Cit ,P .41.*
([73]) *Shirin Akiner, Kyrgyzstan 2010: Conflict and Context, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2016,P.33.*
(74) *David Gullette, Institutionalized Instability: Factors Leading to the April 2010 Uprising in Kyrgyzstan, Vol 3, November 2010,P.94.*
(75) *David Gullette,P.95.*
(76) *Ibid,96.*
(77) *Amanda E. Wooden, Kyrgyzstan's dark ages: framing and the 2010 hydroelectric revolution, Central Asian Survey, 2014, Vol. 33, No. 4, 463–481.*
(78) *Katherine T. Hinkle ,Op .Cit ,P .47.*
(79) *Wojciech Górecki, Russia's position on the events in Kyrgyzstan (April – June 2010), OSW Commentary No. 38, 2010-07-27,P.3 .*
(80) *Shirin Akiner,Op.Cit,P.43.*

٨١) **نيكولاي بورديوزا:** سفير ومفوض للاتحاد الروسي، ولد ٢٠تشرين الأول١٩٤٩، تخرج من كلية بيرم للقيادة العليا والهندسة العسكرية ومن الدورات الدبلوماسية العليا في الأكاديمية الدبلوماسية الروسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية (MFA).وخدم بوصفه ضابط عسكري في قوات الصواريخ الاستراتيجية. خدم في KGB السوفيتي ، في تسعينيات القرن العشرين ، شغل منصب النائب الأول لرئيس مديرية شؤون الموظفين البشريين تحت رئاسة الاتحاد الروسي (RF) ؛ واصبح نائب قائد حرس الحدود RF ، و مدير حرس الحدود الفيدرالي RF ؛ أمين مجلس الأمن ، ثم اصبح سفير متجول في وزارة الخارجية الروسية. للمدة ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، سفير ومفوض لروسيا لدى مملكة الدانمارك. وانتخب في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي أمينا عاما لتلك المؤسسة في ٢٨ نيسان ٢٠٠٣، لا يزال بهذه الصفة حتى يومنا هذا. عقيد عام (متقاعد). أنظر:

/https://russiancouncil.ru/en/nikolay-bordyuzha

(82) *Jim Nichol,Op.Cit,P.6.*
(83) *Wojciech Górecki,Op.Cit,P.3.*
(84) *Matthew Stein, Revolutions of Kyrgyzstan Timeline: An Open Source Look at Key Events, Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth,P.12.*
(85) *David Gullette,Op.Cit,P.98.*
(86)*Wojciech Górecki,Op.Cit,P.3.*
(87) *Shirin Akiner,Op.Cit,P.44.*

(88) *Evgeny Troitskiy, Political Turbulence in Kyrgyzstan and Russian Foreign Policy, Published by The Swedish Institute of International Affairs, NO 10 , 14 Nov 2011,P12.*
(89) *Ibid.*
(90) *Evgeny Troitskiy, Op.Cit,P.13.*
(91) *Katherine T. Hinkle ,Op .Cit ,P .41.*
(92) *Shirin Akiner,Op.Cit,P.44.*
(93) *Jim Nichol, The April 2010 Coup in Kyrgyzstan and its Aftermath: Context and Implications for U.S. Interests, CRS Report for Congress, June 15, 2010,P.4.*
(94) *New York Times, April 18, 2010.*
(95)*Shirin Akiner,Op.Cit,P.51.*
(96) *Ibid.*
(97) *Jim Nichol, The April 2010 Coup in Kyrgyzstan and its Aftermath: Context and Implications for U.S. Interests,Op.Cit,P.3.*
(98)*Shirin Akiner,Op.Cit,P.52.*
(99)*Matthew Stein,Op.Cit,P.15.*
(100) *Quted in: Shirin Akiner,Op.Cit,P.52.*
(101) *Jim Nichol, The April 2010 Coup in Kyrgyzstan and its Aftermath: Context and Implications for U.S. Interests,Op.Cit,P.4.*
(102) *Matthew Stein,Op.Cit,P.15.*
(103) *Shirin Akiner,Op.Cit,P.52.*

[١٠٤] صحيفة العرب،٩/٤/ ٢٠١٠.

([١٠٥]) **نور سلطان نزار بابيف:** ولد في ٦ تموز ١٩٤٠ في تشيمولجان في منطقة ألماتي ، تخرج في المؤسسة التعليمية في كاراجاندا، بدأ العمل في الشركة لاعمال المعادن كعامل للصلب. ثم شغل منصب سكرتيرا لجنة الحزب المركزية للحزب الشيوعي في روسيا من عام ١٩٧٣-١٩٧٧، وأصبح أمين سر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في كازخستان بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٤، ومن ثم رئيسا لمجلس وزراء الجمهورية كازخستان الاشتراكية السوفيتية بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٩، بصفته أول رئيس للدولة وشغل منصب رئيس كازخستان منذ عام ١٩٩٠. أنظر

Serdar Yilmaz, The Role of The Leadership of Nursultan Nazarbayev in Kazakhstan's Stability, International Journal of Liberal Arts and Social Science, Vol. 5 No. 2 ,2017,P.65.
(106) *Evgeny Troitskiy,Op.Cit,P.16.*
(107) *Evgeny Troitskiy,Op.Cit,P.4*
(108) *Quoted in: Wojciech Górecki,Op.Cit,P.4.*

[١٠٩] **هيلاري كلينتون:** ولدت في شيكاغو، إلينوي في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧، ونشأت في أسرة محافظة وميثودية مع شقيقين أصغر منها حتى التحقت بالجامعة. في عام ١٩٦٥، التحقت بكلية ويلسلي، وهي كلية للبنات فقط بالقرب من بوسطن. بعد ذلك، ذهبت إلى جامعة ييل للدراسات العليا، وهناك التقت ببيل كلينتون. ثم انتقلت لاحقًا إلى أركنساس مع

بيل ، وتزوجا وحصلت هيلاري على وظيفة في شركة محاماة. وعندما فاز بيل بمنصب حاكم ولاية أركنساس، أصبحت هيلاري السيدة الأولى لأركنساس، وفي عام ١٩٩٢، عندما أصبح بيل رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك لفترتين أيضاً. وحاولت الترشح للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨، لكنها في النهاية انسحبت، وأعلنت دعمها لأوباما. ثم اختارها الأخير بعد ذلك وزيرةً للخارجية خلال مدة لولايته الرئاسية.

https://play.google.com/store/apps/details?id=pdf.pdfreader.pdfviewer.pdfeditor.

١١٠) **للمزيد عن الحرب الجورجية ينظر إلى:** جهاد عودة ومروة حامد البدري وآخرون ، الحرب الروسية – الجورجية : استعادة النفوذ الروسي في جورجيا ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١– العدد ١.د.م ، د.س.

(111) *Wojciech Górecki,Op.Cit,P.5.*

(112) *Ibid.*

(113) *Jim Nichol, The April 2010 Coup in Kyrgyzstan and its Aftermath: Context and Implications for U.S. Interests,Op.Cit,P.5.*

(114) *Quoted in: Shirin Akiner,Op.Cit,P.60*

(115) *Ibid.*

(116) *Quoted in: Neil Melvin , Promoting a Stable and Multiethnic Kyrgyzstan: Overcoming the Causes and Legacies of Violence, New York,2011,P.36.*

(117) *Ibid.*

(118) *Neil Melvin,Op.Cit,P.28.*

(119) *Anna Matveeva, Kyrgyzstan: Balancing on the Verge of Stability. EUCAM Policy Brief No. 19, July 2011.P.3.*

(120) *Shirin Akiner,Op.Cit,P.74.*

(121) *Anna Matveeva,Op.Cit,P.3.*

(122) *Anna Matveeva,Op.Cit,P.3*

(123) *Evgeny Troitskiy,Op.Cit,P.5.*

(124) *Quoted in: Ibid.*

(125) *Ibid*

(126) *Ibid.*

(127) *Evgeny Troitskiy,Op.Cit,P.6.*

(128) *Ibid.*